

الفصل الثالث

الامن القومى العربى والمصرى

المبحث الاول : تاصيل مفهوم الامن القومى

المبحث الثانى : الامن القومى العربى

المبحث الثالث : الامن القومى المصرى

obeikandi.com

الفصل الثالث

الأمن القومى العربى والمصرى

المبحث الأول

تأصيل مفهوم الأمن القومى

مفهوم الأمن القومى :

الأمن مطلب طبيعى للإنسان ، بل وغريزة نشأت مع نشأة الإنسان ، وتطورت مع تطور نمط ونظام حياته ؛ فعلى العصور القديمة ، وتلبية لرغبة الإنسان فى الشعور بالأمن وعدم الخوف . . صنع الإنسان من الوسائل والأدوات ما يمكنه من تحقيق أمنه بالدفاع عن كيانه وحياته^(١) . واتسع نطاق هذا الأمن مع ظهور الدولة ؛ حيث سعت الدولة إلى تحقيق الأمن لنفسها ، عن طريق القضاء على الأعداء بالحرب وتحصين الحدود ، وتوسيعها ، وتأديب الجيران ، وبالعلاقات حسن الجوار^(٢) أيضاً . ولقد تنوعت وسائل القتال التى استخدمتها الدول ، واختلفت باختلاف المستوى العلمى ودرجة التطور وفنون القتال فى ذلك الوقت ، وبدا لناظر أن القتال أو الصراع المسلح هو العامل الأهم والأساسى فى تحقيق الأمن ، رغم وجود وسائل عديدة أخرى ، مثل : العامل الاقتصادى والسياسى والدبلوماسى ، وغيرها^(٣) . وجاء العصر الحديث ليضفى مزيداً من التطور والأهمية على مفهوم الأمن ، الذى أصبح مادة للدراسة وأداة للقياس والتحليل ، وأصبح يعنى فى البداية قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية ، والتى كانت فى الأغلب والأعم تهديدات عسكرية^(٤) .

(١) أحمد فخرى ، «دراسات فى تاريخ الشرق القديم» ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ١٩٨٥ ، ص ٣٨ .

(٢) عبد العزيز صالح ، «الشرق الأدنى القديم» ، مصر والعراق ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ١٩٧٣ ص ١٦ .

(٣) عبد المنعم ماجد ، «التاريخ السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى» (القاهرة : الأنجلو المصرية) ١٩٦٧ ص ١٦٦ .

(4) International Encyclopedia of the Socienes (New York the Macmillam Company and the free press) vol. 11 p. 34.

غير أن الأمر اختلف بمرور الزمن ؛ فلم تعد القوة العسكرية مصدر التهديد الوحيد والأساسى ، بل ظهرت قوى جديدة إلى جانبها ، تمثلت فى التهديدات الاجتماعية والاقتصادية والعقائدية مثل الانقلابات العسكرية ، والمقاطعة الاقتصادية أو السياسية ، وأعمال التخريب ، وغيرها^(١) ؛ لذلك اتسع مفهوم الأمن القومى ، وأصبح يضم كافة النواحي العسكرية والاقتصادية والسياسية وغيرها ، بل وأصبح الأمن القومى حقلاً خصباً للدراسة ، ودخل دائرة اهتمام السياسيين ، ويحق لنا هنا أن نذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية ، كان لها السبق فى هذا المجال ؛ حيث أنشأت عديداً من الإدارات والأجهزة المختصة بالأمن القومى ، وأصدر الكونجرس الأمريكى قانون الأمن القومى ، وشكل مجلساً للأمن القومى لتقديم المشورة فى النواحي الخارجية والداخلية وغيرها للرئيس ، كما نشطت مراكز البحوث ، وأصبح الأمن القومى أداة للتحليل ومقياساً للأحداث ورسم السياسات^(٢) . وهكذا ورغم وضوح مفاهيم الأمن من الناحية التطبيقية . . إلا أنه فى العصور القديمة لم يتخذ من الأمن موضوعاً للتنظير والتحليل والدراسة أو أساساً ، يقام عليه دعائم مجتمعاتهم ، كما هو حادث فى وقتنا هذا^(٣) .

ووضح المفهوم الخارجى والداخلى للأمن فى العصور الوسطى ؛ حيث بنت الدولة الإسلامية الوليدة أمنها على استخدام القوة الدبلوماسية وعلاقات حسن الجوار ، ثم استخدام القوة العسكرية ، بعد اكتمال بنائها وسعيها لنشر الدعوة وتأمين حدودها^(٤) .

ولقد عنى الإسلام بالمفهوم الاجتماعى للأمن ، فنادى بالعدل والمساواة والتضامن والتعاون بين أعضاء المجتمع الإسلامى ، وكان القرآن الكريم أبلغ ما يكون فى التعبير عن الأمن فى عديد من آياته ، مثل :

« وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها . . . »

(1) Encyclopedia of the American Foreign policy, vol 11 New York, Alexander de Cond 1978 p. 631.

(٢) عميد أ.ح أحمد شوقى أبو الغيث ، «الأمن القومى المصرى ، دراسة فى الثوابت والمستغيرات فى العصر الحديث» ، ١٨٠٥-١٩٦٧ رسالة دكتوراه غير منشورة ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطنى ١٩٨٦ ، ص ٩-١٠ .

(٣) عبد العزيز صالح ، مرجع سابق ص ١٧٥ .

(٤) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الأمن ، انظر : مصطفى محمود منجود ، مفهوم الأمن فى الإسلام ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة . أيضاً انظر حسن إمام حسن ، «تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى» ج ، ط ، القاهرة : النهضة المصرية ١٩٧٤ ، ص ٨٩ .

وقال « ادخلوا مصر إن شاء الله آمين »
وقال « ياموسى أقبل ولا تخف إنك من الآمنين »
« وليبدلهم بعد خوفهم أمنا »^(١) .

(١) الآيات على الترتيب من السور الآتية : النحل آية ١١٢ ، يوسف آية ٩٩ ، القصص آية ٣١ . النور آية ٥٥ . انظر حصراً
للآيات التى ورد فيها لفظ الأمن بالقرآن الكريم فى محمد فؤاد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ،
القاهرة ، دار الحديث ، ١٩٩١ ص ١٠٣-١٠٨ .

التعريفات المختلفة لمفهوم الأمن

بداية .. يمكننا القول بأن مفهوم الأمن القومي مفهوم حديث النشأة ارتبط فى ظهوره بظهور الدولة القومية / الأمة ، وأنه ليس هناك اتفاق بين العلماء والساسة حول تعريف محدد ودقيق للأمن ؛ نظراً للطبيعة النسبية ؛ أى اختلاف مفهوم الأمن القومي تبعاً لظروف كل مجتمع - والمنظورة للمفهوم ، مع التقدم المستمر للعصر ، ونظراً للاختلاط بين المفهوم وغيره من المفاهيم المتشابهة كالمصلحة القومية والقوة والاستقرار وغيرها .

لذلك .. تنوعت واختلقت اتجاهات تعريف الأمن القومي ، وكان أهمها ما يلى :

أولاً : التعريف اللغوى

الأمن فى معناه اللغوى هو نقيض الخوف ، أى إن كلا المفهومين يمثلان وجهين لعملة واحدة ؛ فالأمن يعنى التحرر من الخوف والإحساس بالطمأنينة والشعور بالأمن يمنح الفرد القدرة على مواجهة متطلبات حياته ، وحماية طريقة وأسلوب هذه الحياة بصورة شاملة^(١) . وقد عرفت دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية الأمن القومي للدولة على أنه «قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجى»^(٢) .

ثانياً : التعريف الاصطلاحي للمفهوم :

اصطلاح الأمن القومي ، اصطلاح مأخوذ عن الغرب ، حيث استخدم فى أوروبا بعد ظهور الدولة القومية اصطلاح National Security ، كما ظهر عديد من المصطلحات ، مثل : المصلحة القومية National Interest ، والإرادة الوطنية General will ، وغيرها ، والتى أخذناها نحن العرب عنهم . وكان أول من وضع تعريفاً لمصطلح الأمن القومي ، هو الصحفي الأمريكى المشهور «والتر ليبمان» Watler Lippman فى عام ١٩٤٣^(٣) .

وفيما يلى عرض لأهم اتجاهات أو مدارس تعريف الأمن القومي :

(١) د/ عطا محمد صالح زهرة ، «الأمن القومي العربى» ، بنغازى : منشورات جامعة قاريونس ، ط ١٩٩١ ص ٣٢ .

(2) El Mashat : op. cit. p. 3.

(3) International Encyclopedia of the Social Sciences op. cit. p. 34

١ - الاتجاه الاستراتيجى

ومن أهم انصاره : «والتر ليبمان» ، «فردريك هارتمان» ، «آرنولد هارتمان» ؛ حيث يرى «والتر ليبمان» Walter Lippman أن الأمن القومى للدولة ، هو أن الدولة تكون آمنة ، عندما لا تحتاج للتضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب ، وقدرتها فى حالة التحدى على حماية هذه المصالح بشن الحرب على الغير ؛ فأمن الدولة لديه مساوياً لقوتها العسكرية ، والأمن العسكرى مع القدرة على مواجهة أى هجوم مسلح ، والقضاء عليه^(١) .

أما «فردريك هارتمان» فيرى أن الأمن القومى ، هو جوهر المصالح القومية الحيوية للدولة ، والمصلحة الحيوية هنا هى المصلحة ، التى تدخل الدولة من أجلها الحرب فوراً أو فى فترة لاحقة .

ومن ثم فقد قَصَرَ هذا التعريف تحديد المصالح الحيوية على الدولة فقط ، دون بقية أطراف المجتمع من أحزاب وجماعات ومصالح أفراد وغيره^(٢) .

وقد أيدَ آرنولد ولفيرز هارتمان فى تعريفه السابق مع إضافة مهمة ، تتمثل فى ضرورة مشاركة كل مواطن برأيه فى السياسات ، التى تتبع لتحقيق تلك المصالح ، وذلك من أجل الوصول إلى الرضاء الشعبى^(٣) .

وهكذا يمكن القول أن أنصار هذا الاتجاه بصفة عامة يعرفون الأمن القومى على أنه «قدرة الامة على حماية قيمها الداخلية من أى خطر خارجى» .

ومن ثم يتضمن الأمن القومى لديهم ثلاثة عناصر ، هى :

١ - أن مفهوم الأمن القومى يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة ، وبالتالي بمفهوم الردع والقوة .

(1) Kenneth I. Twitchett, Neville Brown, Alan James and Peter Nailor, International security, london : Oxford University press. 1971. p. 4.

(2) Fredrik H. Hartman, The relation of Nations. 4th Edition (New York, the Macmillan Company, 1973, p. 15.

(٤) على الصاوى ، «الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومى» ، ص ٧٤ ، ١٩٨١ . رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٨ ص ٥٤ .

٢ - أن التهديدات التى تواجه الأمن القومى ، هى تهديدات خارجية بالاساس ، وذات طابع عسكرى .

٣ - أن مسئولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات ؛ لذلك تعرض هذا الاتجاه لكثير من الانتقادات ، أهمها انتقاد ماكنمارا ، الذى رأى أن الأمن ليس هو المعدات العسكرية ، وإن كان يتضمنها ، وليس هو القوة العسكرية ، وإن كان يحتويها ، وليس هو النشاط العسكرى ، وإن كان يشملها ، وأن المشكلة العسكرية مجرد وجه سطحي لمشكلة الأمن الكبرى^(١) .

كما أنه من الصعب تحديد ماهية القيم الداخلية أو القيم الحيوية المكتسبة ، والتى تشكل محور الأمن لدى هذا الاتجاه ؛ حيث إن القيم كلمة غامضة ونسبية ، ومن ثم تعريف مفهوم الأمن القومى بها يزيد من غموض المفهوم ، وأن تعريف المفهوم هنا يعنى تخصيص الموارد الاقتصادية لأمور الدفاع ؛ مما قد يضر بالدول النامية من ناحيتين :

١ - يؤدى إلى تمييز فى توزيع الموارد لصالح الدفاع ؛ مما يؤدى إلى حرمان المجتمع من عوائد التنمية الإيجابية ، ويحد من إمكانيات تحقيق التنمية ، فيما لو أنفقت هذه الموارد على ضرورات التنمية بدلاً من البناء العسكرى .

ب - إعطاء الأولوية فى الدول النامية لتطوير القوات المسلحة على حساب التنمية ، يؤدى إلى خلق الدولة البولوية^(٢) .

ويؤكد د. عبد المنعم المشاط ذلك بقوله أن تنمية الجيوش أكثر من تنمية المجتمع ، تؤدى إلى :

- خلق فجوة بين المكانة المعطاة للجيش والمكانة الحقيقية له ، مما يؤدى إلى أحد أمرين : إما أن يتجه الجيش إلى التوسع الخارجى والقيام بأعمال تبرر تخصيص هذه الموارد من أجل تطويره ، وإما أن يتحول إلى أداة للقهر والإرهاب فى الداخل^(٣) .

(١) روبرت ماكنمارا ، «جوهر الأمن» ، ترجمة يونس شاهين (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للناليف والنشر) ٢٩٧٠ ص ١٢٥ .

(٢) لواء أ. ح محمود محمد محمود خليل ، «الأمن القومى العربى والمصرى وحرب أكتوبر» ، دراسة نظرية وتطبيقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، ١٩٨٥ ص ٣ ، ٤ .

(٣) د/ عبد المنعم المشاط وآخرون ، «الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية» (القاهرة دار المستقبل العربى) ١٩٨٣ ص ٨٣ .

- إن الاتجاه الاستراتيجي يجعل من مفهوم الأمن القومي مجرد مفهوم آمنى ، وليس تعبيراً عن عملية تطور بعيدة المدى ؛ بمعنى أنه يركز على مفهوم عدم الأمن ، أو الأمن الذى تم تهديده وبالتالي انتفى وجوده .
 - إن الاتجاه الاستراتيجي بارتباطه بنظريات الردع - التى تركز على العلاقات الثنائية المتبادلة بين كل طرفين متصارعين - قد تجاهل باقى أطراف الأسرة الدولية والمتغيرات الداخلية أيضاً .
- بمعنى أنه أكد على الأمن القومي للدولة وليس أمن المجتمع نفسه^(١) .

٢ - الاتجاه الاقتصادي فى تعريف الأمن القومي

- مع تزايد الاهتمام بالظاهرة الاقتصادية والقوة الاقتصادية ، ظهر هذا الاتجاه الذى أكد على أن الأمن القومي يعنى تنمية وازدهار واستقرار الاقتصاد ، والاكتفاء الذاتى والرفاهية ؛ فيؤكد رائد هذا الاتجاه «ماكنمارا» Mcnamra أن الأمن هو التنمية ، ويركز على العلاقة المباشرة بين درجة الاستقرار والوضع الاقتصادى للدول ؛ حيث إن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة^(٢) ، وأن المجتمع يحقق أمنه القومي ، عندما تتحقق له القدرة على حماية أفرادهِ وجماعاتهِ من كل الأخطار المادية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية ، وكذلك من كافة الأخطار الخارجية^(٣) . هكذا أكد هذا الاتجاه على :
- ١ - ضرورة تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية لتجنب أية ضغوط خارجية .
 - ٢ - أن التنمية هى جوهر الأمن ، وهما الاثنان وجهان لعملة واحدة .
 - ٣ - إن الحرب أفضل وسائل تحقيق التوازن الاقتصادى^(٤) .

وعلى الرغم من أهمية هذا الاتجاه فى التأكيد على أن مقومات الأمن القومي ، لا تقتصر فقط على الجانب العسكرى ، بل تضم جوانب عديدة ، أهمها العامل الاقتصادى ؛ فلقد وجه لهذا الاتجاه عديد من الانتقادات ، منها :

(١) لواء أ. ح محمود محمد محمود خليل : «الأمن القومي العربى - وحرب أكتوبر» ، مرجع سابق ص ٥ .

(٢) على الصاوى ، مرجع سابق ذكره ، ص ٦٤ .

(3) Al mashat > Am. considerations of the Analysis of national security in the third world < the degree of Doctor. the Faculty of the university of North Carolina at Chapelhill, Chaplehill.

(٤) لواء أ. ح / محمود محمد خليل ، «الأمن القومي - المصرى وحرب أكتوبر» ، مرجع سابق ، ص ٥ .

- أن هذا الاتجاه - مثله مثل الاتجاه السابق - وقع فى خطأ أحادية الأبعاد ؛ فالتنمية قد تكون أحد أبعاد الأمن ، ولكنها ليست البعد الوحيد الرئيسى ؛ حيث يتحدد وزنها ، وفقاً لظروف كل مجتمع على حدة .
 - أن الآثار الإيجابية للحرب على الاقتصاد ، تقتصر على الدول المتقدمة دون النامية . صحيح أن بناء الاقتصاد القومى وتطويره يعد ركناً أساسياً فى استراتيجية الأمن القومى .. إلا أن هناك أركاناً أخرى ذات أهمية كبيرة ، ولذلك لا ينبغي أن توضع فى مرتبة متدنية فى سلم الأوليات ، مثل : البعد العسكرى ، السياسى ، والاجتماعى ، وغيره .
- وهكذا ... اتجه أنصار هذا الاتجاه إلى الاهتمام بالمجتمع على حساب الدولة ، ومن ثم ظلت الفجوة بينهما^(١) .

٣ - الاتجاه التكاملى

ومفهوم الأمن لدى أنصار هذا الاتجاه مفهوم مجتمعى ، يتعلق بكافة جوانب المجتمع ؛ فهو ظاهرة ديناميكية عملية .

ومن أبرز تعريفات هذا الاتجاه التعريف الإجرائى للأمن القومى ؛ بأنه الإجراءات التى تلتزم بها الدولة أو مجموعة من الدول ؛ لضمان أمنها واستقلالها وسيادتها فى المجتمع الدولى ، وبما يتلاءم والتزاماتها الدولية سياسياً وجغرافياً وتاريخياً ؛ لتحقيق التنمية بكافة جوانبها ، وتدعم القوة العسكرية لشعبها ؛ لتصل إلى مكانة مرموقة فى المجتمع الدولى ، بناءً على تخطيط علمى مدروس ، يحقق الغايات والأهداف المرجوة .

ويركز هذا الاتجاه على ثلاثة عناصر ، هى :

- ١ - إن تأمين كيان الدولة والمجتمع يتم عن طريق وحدة الإقليم ، والحفاظ على الكيان الاجتماعى ، الذى يمكن من مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية .
- ٢ - ويتحقق ذلك من خلال الاستقرار الاجتماعى والتنمية والمشاركة السياسية ، ويعبر كل من عدلى سعيد وعلى الدين هلال عن هذا المضمون التكاملى ، فى تعريفه للأمن القومى ؛ حيث يرى السلواء عدلى سعيد أنه تأمين الدولة من الداخل ، ودفع التهديد

(١) على الصاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ .

الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة ، توفر لها استغلال أقصى طاقاتها للتنهوض والتقدم^(١) .

ويعرفه د. على الدين هلال أنه تأمين كيان الدولة ، أو عدد من الدول ضد الأخطار ، التي تهددها في الداخل والخارج ، وتأمين مصالحها الحيوية ، وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية :

ويحدد د/ على الدين هلال هذه الأهداف والغايات ، في الاستقرار السياسي ، والتماسك الاجتماعي ، والتنمية الشاملة^(٢) .

ومن هنا يمكننا القول بأن هذا الاتجاه بتعريفاته المتكاملة قد تميز عن الاتجاهات السابقة بما يلي :

- إن مفهوم الأمن القومي لديه مفهوم ديناميكي ، ليس بالحقيقة الثابتة ، التي تحققها الدولة مرة واحدة ، بل مسألة متغيرة ؛ فقد تكون الدولة في مرحلة ما آمنة ، وفي مرحلة ثانية غير آمنة .
- إنه مفهوم يحاول تحقيق التوازن في العلاقة بين الدولة والمجتمع .
- إنه مفهوم متعدد الأبعاد ؛ حيث يتعلق بالمجتمع بكل أبعاده ، وإن كان الإشراف في تلك الأبعاد يقود إلى زيادة في غموض المفهوم نفسه .

وهكذا .. وبعد العرض السابق للتعريفات المختلفة للأمن القومي ، يمكننا أن نسوق تعريفاً له : حيث نرى أن الأمن القومي هو تلك العملية الشكلية ، التي تعكس في مسيرتها دلالة مفهوم معقد متشابك ، وانتهى تعنى بالأساس قدرة الدولة شعباً وإقليمياً وحكومة على حماية وتنمية قدرتها ، وإمكاناتها على كافة المستويات ، من خلال كافة الوسائل والسياسات .. كل هذا من أجل تطوير نواحي الضعف في الجسد السياسي والاجتماعي للدولة ، وتطوير نهج الدولة لفلسفة قومية شاملة ، تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة^(٣) .

(١) على الصاوي ، مرجع سبق ذكره ص ٨٠ .

(٢) على الدين هلال وجميل مطر : «النظام الإقليمي العربي» ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣ ، ص ٢٤ .

(٣) لواء أ.ح. محمود محمد محمود خليل ، «الأمن القومي العربي» ، المصري وحرب أكتوبر» ، دراسة نظرية وتطبيقية ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

ومن ثم يختلف الأمن القومى عن عديد من المفاهيم ، التى تتشابه معه أو تختلط به
مثل :

١ - الأمن الداخلى ، الذى يعنى تلك الحالة ، التى يشعر فيها المواطن بالاستقرار
والطمأنينة ؛ نتيجة لعدم وجود ما يهدده . ولأمن المواطن مظهران :

الأول : مادى ، ويتمثل فى إشباع الحاجات الملموسة للفرد ، مثل : الحاجة للسكن ،
والرزق ، والأطمئنان على حياته من عدوان الآخرين .

والثانى : مظهر نفسى ، ويتمثل فى اعتراف البيئة الاجتماعية المحيطة به وبدوره فى محيط
الجماعة .

٢ - مفهوم الأمن الإقليمى ، ويعنى سياسة مجموعة من الدول ، تنتمى إلى إقليم واحد ،
تسعى للدخول فى تنظيم وتعاون عسكرى لدول الإقليم ؛ من أجل منح أية قوى
أجنبية من التدخل فى الإقليم^(١) .

٣ - الأمن الدولى ، ويقصد به أمن المجتمع الدولى بصفة عامة ، وهو يعنى مرحلة أكثر
رقياً من السلام العالمى ؛ حيث يتضمن نوعاً من الاستقرار ، وإبعاد أى مظهر من
مظاهر التوتر والمنازعات الدولية ، على أن هذا لا يعنى أن تشعر كل الدول بالأمن
بالدرجة نفسها ، بل يمكن وجود دولة من الدول تعاني من الاضطراب والقلق وغيره .
كما قد تشعر دولة من الدول بالأمن على حساب دولة أو دول أخرى .

٤ - الأمن الجماعى : وهو نظام يقابل بموجبه العدوانى بتصرف جماعى ، من جانب
المجتمع ككل ؛ أى العمل الجماعى من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين ،
على أن يشمل تدخل المجتمع الدولى استخدام القوة العسكرية^(٢) .

٥ - المصلحة القومية هى الأوضاع التى ترى الدولة فى وجودها واستمرارها ما يحقق
أهدافها ، أو هى الحفاظ على إقليم الدولة وصيانة استقلالها وكيانها وحرياتها فى
علاقاتها الخارجية ، ودعم هيمنتها الاقتصادية ، وينطلق تحديد المصلحة القومية للدولة
من مفهوم واضح لأمنها القومى^(٣) .

(٢) لواء أ ح محمود محمد محمود خليل ، «قضايا مصرية ، دراسات فى الأمن القومى ، والأزمات العربية المعاصرة» .

(٣) لواء دكتور / محمود محمد خليل : رسالة الدكتوراه للباحث فى الاستراتيجية القومية ، أكاديمية ناصر العسكرية ، كلية
الدفاع الوطنى ص ١٠ .

(٣) لواء أ ح / محمود محمد محمود خليل ، «الأمن القومى العربى والمصرى وحرب أكتوبر» ، مرجع سبق ذكره ص ١٢، ١٣ .

٦ - الاستراتيجية القومية : الاستراتيجية أساساً هى : فى القيادة ، أما الاستراتيجية القومية فتعنى استخدام الإمكانيات القومية المتاحة تحت جميع الظروف ؛ من أجل إنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طرق التهديدات ، وبهدف تحقيق مصالح الأمن القومى للدولة ، أو أنها مجموعة الخطط والمبادئ ، التى تحدد الأهداف القومية للدولة بالنسبة لكافة المجالات فى نطاق التعاون الدولى ، كما أنها فن إدارة تلك الخطط والمبادئ لتحقيق أهدافها القومية ، فى حدود قوة الدولة المتاحة ، وفى إطار المبادئ والقواعد التى تحدد طبيعة النظام الدولى المعاصر^(١) .

(١) المرجع السابق ص ١٤ .

خصائص الأمن القومى

يتميز الأمن القومى من خلال تعريفاته المختلفة بعدة خصائص ، أهمها أن :

١ - الأمن القومى نسبى وغير مطلق :

ليس هناك وجود للأمن القومى المطلق ؛ نظراً للتطورات والتغيرات الهائلة ، التى تطالع عالمنا اليوم ، ونظراً للتقدم التكنولوجى رهيب وتشابك وتفاعل المصالح ، بل ووجود الحدود المشتركة التى يسهل اجتيازها^(١) ، على أن البعض يقرر أن الدولة التى ترغب فى تحقيق الأمن القومى المطلق لنفسها ، عليها أن تقوم بتحييد أو تدمير كافة وسائل الدمار والتهديد ، التى يمكن أن تصل إليها ، كما يجب عليها إحكام سيطرتها على العالم لتأمين مصالحها وتحقيق غاياتها ، وأعتقد أن هذا يدخل فى نطاق المستحيل .

والحقيقة أن تحقيق إحدى الدول لمزيد من الأمن ، يعنى انتقاصاً من أمن دولة أخرى ، أو دول أخرى ؛ الأمر الذى يدفع هذه الدولة أو تلك الدول إلى العمل على تعويض هذا النقص ؛ فيدخلون فى النهاية فى سباق للتسلح ، يستج عنه مزيد من التهديد وعدم الاستقرار ، ومن ثم .. قد تكون الرغبة الجامحة فى تحقيق الأمن المطلق ، أو مزيد من الأمن رغبة مدمرة ، وتأتى بنتائج عكسية^(٢) ، وهذا لا يعنى التخلّى أو التوقف عن السعى لتحقيق الأمن ؛ بل يعنى الرضا لوجود قدر من التهديد يمكن التعايش معه ، طالما أن الأمن القومى نسبى فى إدراكه ؛ حيث إن مفهومه يعتمد على معانٍ نسبية للمصالح الحيوية ، أو القيم الجوهرية ، أو الخوف والخطر والتهديد وغيره ، كما أنه نسبى فى وسائل تحقيقه ؛ حيث تختلف هذه الوسائل من دولة إلى أخرى ، ومن مجتمع إلى مجتمع ، بل وداخل المجتمع الواحد من وقت إلى آخر^(٣) .

٢ - الأمن القومى مفهوم ديناميكى :

تحفل البيئة العالمية بالحركات والمتغيرات بما يستلزم أن تواكب الدولة هذه الحركة وتتفاعل معها ؛ للحفاظ على أمنها القومى ؛ حيث لم تعد الدولة بمعزل عما يدور فى

(١) أحمد النهامى ، «مفهوم استراتيجى الردع فى الثمانينات» ، السياسة الدولية ، العدد ٧٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص ٩٥ .

(٢) Frederick H. Hartman, op. cit, p. 18.

(٣) أحمد يوسف أحمد ، «الدور المصرى فى اليمن» (١٩٦٢ - ١٩٦٧) القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ ، ص ١٣ .

العالم ، بل أصبحت تتأثر بالأحداث البعيدة عن حدودها ، وإن اختلفت درجات التأثير على هذه الدول . ولذلك يجب أن تترقب الأحداث الجارية والتطورات على الساحة الدولية^(١) .

ونظراً لعدم ثبات مصادر التهديد ولا حجمها ولا مصداقيتها . . فإن ذلك أضفى على الأمن القومي صفة الديناميكية ، أو التغير وعدم الثبات ، وذلك بالإضافة إلى تطور المفهوم عبر الزمن ؛ حيث نشأ كمفهوم عسكري ، ثم تطور حتى أصبح مفهوماً سياسياً واقتصادياً عسكرياً اجتماعياً شاملاً^(٢) .

وهناك أمثلة عديدة على ديناميكية مفهوم الأمن القومي ، منها : تغير مفاهيم تحقيق الأمن القومي الأمريكي من «سياسة الاحتواء» ، إلى «الانتقام الشامل» ، إلى «سياسة الرد المرن» إلى «مبدأ نيكسون» ، إلى «مبدأ كارتر» ، وغيرها من المفاهيم التي تطورت بمرور الزمن .

(١) على الدين هلال ، «الأمن القومي العربي» ، دراسة فن الأصول» ، مجلة شئون عربية ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٨١ ، ص ٨ .

(2) Theodore w> Baure and Eston T> while., National Security / Management, National Security Policy Formulation, Washington < Reference University, 1979. p. 4.

عوامل تهديد الأمن القومى

يعنى التهديد وصول تعارض المصالح والغايات القومية إلى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمى ، يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والعسكرى ، مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية ؛ مما يضطر الأطراف المتصارعة أو أى منها إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية ، وقد يكون التهديد دائماً أو مؤقتاً ، كما قد يكون مباشراً أو غير مباشر ، ويستمر التهديد الدائم مع استمرار تعارض المصالح والغايات القومية ، كما قد يستند إلى أصول جنسية أو عرقية ، تؤمن بتفوقها وضرورة سيطرتها على مقدرات وأراضى دول أخرى ، مجاورة تسكنها أصول جنسية أو عرقية ترى أنها أقل منها تقدماً .

ويعنى التهديد المباشر تعرض الدول وحدودها السياسية وأراضيها ومياهها الإقليمية وأجوائها للعدوان العسكرى ، وبالتالي تعرض أمنها ومصالحها القومية للخطر ، على أنه قد يتجاوز التهديد المباشر مجرد التهديد العسكرى ؛ حيث إن تعرض المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية لعدوان أو تهديد خارجى ، يعتبر أيضاً تهديداً مباشراً . أما التهديد غير المباشر للأمن . . . فيعنى حدوث تغيرات غير مباشرة داخل الدولة أو خارجها ، تؤدي على المدى المتوسط والبعيد إلى أضرار مباشرة للأمن القومى بجميع جوانبه^(١) .

وفيما يلى عرض لأهم عوامل تهديد الأمن القومى ، والتي تنقسم إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية .

١ - العوامل الداخلية :

١- العامل الجيوبوليتكى :

ويقصد به الخصائص الجغرافية ، التى تميز الدولة من موقع وحدود وتضاريس ومصدر مياه ومناخ وغيره ؛ حيث إن الدولة التى تتمتع بموقع استراتيجى لامتلاكها المعابر بين البحار

(١) لواء أ.ح. متقاعد / أحمد عبد الحليم ، «تهديات الأمن القومى فى التسعينيات» ، فى أعمال المؤتمر السنوى الثالث للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩١ ، ص ٥٠٧ - ٥٠٨ .

والمحيطات ، أو إشرافها على الممرات المائية المهمة أو التي تكون أراضيها منفذاً لما خلفها من أقاليم تكون أكثر تهديداً ؛ نظراً لأنها دائماً مطمناً نتيجة لموقعها المهم ، ومثال ذلك مصر ، التي تربط بين ثلاث قارات هي إفريقيا وأوروبا وآسيا ، ونظراً لوجود قناة السويس داخل أراضيها .

أيضاً الدولة التي تكون محاطة بجيران كثيرين ، يكون أمنها القومي أكثر تهديداً من دولة منعزلة محاطة بالبحار والمحيطات^(١) . على أن الدولة الحبيسة ، التي ليس لها منافذ بحرية تكون تحت تأثير الدولة التي تنفذ من خلالها للعالم الخارجى ، مثل التشاد التي تنفذ من خلال نيجيريا^(٢) . أما المناخ . . فهو يؤثر على درجة تقدم الدولة فى كثير من الحالات ؛ ولذلك نجد الدول الاستوائية والدول القطبية تعاني من تهديد لأمنها القومي ، أكثر من الدول المعتدلة ذات المناخ الجيد^(٣) .

ب - العامل السياسى :

يعد عدم الاستقرار السياسى ، وتعقد الحياة السياسية ، وكثرة القوى التي تؤثر فى صنع القرار واختلاف الأيديولوجيات السياسية من أهم العوامل ، التي تهدد أمن واستقرار الدول .
فالتخلف السياسى ، والذي يعنى وجود مؤسسات سياسية ، غير قادرة على العمل ، وغياب الأيديولوجية الواضحة ، وانقسام الطبقة المحكومة على الحاكمة . . . إلى غيره ، يودى فى النهاية إلى حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار ، يسهل استغلالها من جانب الدول لتحقيق مصالحها تجاه هذه الدولة ، غير المستقرة ؛ مما ينتج عنه تهديد شديد للأمن القومي لهذه الدولة . خاصة فى زمن أصبح فيه للأساليب السياسية والاقتصادية فى تحقيق الأهداف القومية أهمية تفوق الأسلوب العسكرى بمراحل^(٤) .

ج - العامل الاجتماعى :

يؤثر التركيب الاجتماعى لأي دولة ، بل وعدد سكانها فى سياستها الداخلية والخارجية أيضاً . حيث إنه كلما كان عدد سكان الدولة مناسباً لحجمها وإمكاناتها ، وكان هؤلاء

(١) محمد محمود الديب . «الجغرافيا السياسية» ، القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٤ ص ٥٠-٥١ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٧ .

(٣) نفسه ص ٤١ .

(٤) على الصاوى ، مرجع سابق ص ١٣٨ .

السكان على قدر من التعليم ومتجانسين ، كانت هذه الدولة أكثر استقراراً وقدرة على تحقيق أمنها القومى ؛ والعكس صحيح فالدولة تكون عرضة لتهديد أمنها القومى ؛ إذا كانت تتكون من فئات وطوائف متعددة ، مما ينشأ عنه من مشكلات الإقليات ، وتدخل القوى الأجنبية فى هذه الدولة ، ومن ثم تهديد أمنها القومى .

د - العامل الاقتصادى :

يعد العامل الاقتصادى من أهم - بل وأخطر - عوامل تهديد الأمن القومى لأى دولة ؛ حيث أنه لا حرية ولا كرامة لجائع - فالتبعية الاقتصادية للخارج والمساعدات والقروض والعجز المستمر فى ميزان المدفوعات ، ونقص رؤوس الأموال يؤدى - فى كثير من الأحيان - إلى تبعية سياسية ، وهذا فى رأينا قمة التهديد للأمن القومى لأى دولة ؛ خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار عدم قدرة الدولة التى تعاني من التخلف الاقتصادى على بناء جيش قوى ، يحقق لها الحماية ويرد عنها أى عدوان .

هـ - العامل العسكرى :

تعتبر الاداة العسكرية من أهم أدوات تحقيق الأمن القومى ، ومن ثم .. فإن ضعف القوة العسكرية لدولة ما قد يعرض أمنها للخطر ، ويجعلها مطمعا لغيرها من الدول ، كما أن اعتماد دولة من الدول على دولة واحدة كمصدر للسلاح ، قد يهدد أمنها القومى . هذا بالإضافة إلى أن تكوين الجيش لأى دولة وطبيعة الخلفية الاجتماعية له قد تستغل لإيجاد الثنافر ، الذى قد يصل إلى حد المواجهات بين قطاعات الجيش ، ومثال ذلك تدخل الجيش اللبناني ؛ لمساندة فئة معينة من الفئات المتصارعة .

٢ - العوامل الخارجية :

هى عوامل كثيرة ، وتختلف من دولة لأخرى حسب ظروفها وملابساتها ، وسوف نعرض لأهم هذه العوامل ، وهى :

* احتمال حدوث عدوان خارجى من جانب دولة أو أكثر من دولة ؛ خاصة إذا كانت هناك دوافع قوية كتمتع الدولة المستهدفة بالعدوان بموقع جغرافى ممتاز ، أو وجود ثروات اقتصادية كبيرة ، أو مادة نادرة فى المواد الخام ؛ حيث كان ذلك هو السبب الرئيسى فى الاستعمار إلى جانب الاستيلاء على المناطق الاستراتيجية .

- * قد تؤدي زيادة القوة الاقتصادية أو العسكرية لدولة معادية إلى تهديد الأمن القومي لدولة من الدول ، بل إن مجرد توصل دولة من الدول إلى نوع جديد من الأسلحة قد يحدث حالة من الاضطرابات ، وعدم الأمن في دولة أخرى ، كما هو الحال بالنسبة للقوتين الأمريكية والسوفيتية .
- * قيام وحدة أو تحالف قد يهدد أمن دولة من الدول ؛ حيث قد يكون الهدف من هذا التحالف هو العدوان على دولة معينة أو تهديد مصالحها بشكل ما .
- * كما أن اكتشاف طريق آخر للملاحقة قد يهدد الأمن القومي لدولة ، ويؤثر على وضعها الدولي كقناة السويس ، التي جرّت على مصر عديداً من المشاكل .
- * بل إن مجرد ظهور أيديولوجية جديدة (معادية) قد يهدد الأمن القومي لدولة من الدول ، أو مجموعة من الدول ، كما حدث عند نجاح الأيديولوجية الشيوعية ، وما أحدثته في العالم الغربي ، كما قد يعنى وصول جماعة معينة للحكم من دولة ما تهديداً لمصالح وأمن دول أخرى ، والمهم هنا هو أن هذه العوامل نسبية ، وتختلف من دولة إلى أخرى^(١) .

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٥ إلى ١٤٥ .

المبحث الثانى

الأمن القومي العربى

فى البداية يثور سؤال حول الأمن القومي العربى ؛ بمعنى كيف يمكن تصور قيام أمن قومى عربى ؛ حيث لا توجد دولة عربية واحدة .

وإذا افترضنا أن هناك أمناً قومياً عربياً واحداً ، فهل من الممكن الحديث عن أمن قومى عربى مستقل بعناصره ومقوماته ، وفى الوقت نفسه مترابطاً فى علاقة تداخلية منع الأمن القومى لكل دولة عربية ؟

الواقع أنه عندما نتحدث عن مدى وجود أمن قومى عربى .. فلا بد أن نفرق بين مستويين للتحليل ، هما :

- ١ - وجود المفهوم فى حد ذاته .
- ٢ - وجود الأداة التى تعمل على تحقيق وفعالية هذا المفهوم ، وبالتالي .. فإن القول بعدم وجود أمن قومى عربى ، لعدم وجود دولة عربية ترتبط بهذا المفهوم هو قول خاطئ ؛ لأنه يقيم تحليله فقط على المستوى الثانى متجاهلاً المستوى الأول .

كما أنه إذا كان الأمن القومى يرتبط بوجود إقليم قومى .. فإن هذا ليس للدفاع عن الإقليم فى حد ذاته ، بل للدفاع عن الكيان القومى المرتبط بهذا الإقليم ؛ أى الأمة أو الشعب .

وهكذا .. فأينما توجد جماعة قومية شعباً كانت أو أمة ، وإن لم تنصهر بعد فى شكل دولة .. فإن لمفهوم الأمن القومى موضعه أيضاً ، بل يصير أكثر إلحاحاً ؛ لأن احتمالات الاعتداء عليه أكثر إغراء لعدم وجود الأداة القادرة على الدفاع عنه ، وعلى هذا سينقسم هذا الجزء إلى الأقسام التالية :

- أولاً : عناصر قوة الأمن القومى العربى .
- ثانياً : عوامل تهديد الأمن القومى العربى .
- ثالثاً : الدوائر الامنية للأمن القومى العربى .

أولاً: عناصر قوة الأمن القومي العربي^(١) :

يقصد بعناصر قوة الأمن القومي العربي تلك الأسس ، التي تساهم في تحديد الأمن القومي ، وتمثل قاعدة عمل ومصدر حماية له ، وتمثل هذه الأسس في :

١ - البعد الجيوبوليتيكي للأمن القومي العربي :

إذا سلمنا بدور الجغرافيا في التأثير على السياسة الخارجية ، وعلى الأمن القومي لمنطقة ما . . فإننا لا نقر بأى حتمية في هذا الصدد مثلما نادى به النظرية الماهانية أو نظرية قلب الأرض لماكيندر .

وبالنظر إلى خريطة الوطن العربي ، يمكن استخلاص ما يلي :

أ - قدرة الوطن العربي على التحكم في العلاقات التي تربط أوروبا وأفريقيا وآسيا ؛ فنظراً للامتداد الشاسع للوطن العربي ، وموقع هذا الامتداد فهو يمثل كل الساحل الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط ، وسيطر على كل شاطئ البحر الأحمر تقريباً ، ويشرف على ترحيل القوات في جزء مهم من المحيط الهندي والشاطئ الغربي والجنوبي للخليج العربي ، كما يحيط الوطن العربي بأفريقيا في شكل قوس ، يمنع اتصالها بأوروبا إلا عن طريقه ، وإلى حد ما بأنها كما لا يمكن أن تصل إلى جنوب وشرق آسيا إلا عبر الأراضي العربية .

ب - التحكم في الممرات المائية التي تصل الغرب بالشرق : يتحكم الوطن العربي في مداخل البحر المتوسط ؛ حيث مضيق جبل طارق في الغرب ؛ وحيث قناة السويس في الشرق كما يتحكم في مداخل البحر الأحمر ؛ حيث قناة السويس في الشمال وباب المندب في الجنوب ، ويتحكم في مضيق هرمز ، مدخل الخليج العربي .

ج - القدرة على أن تكون منطقة جذب كبيرة للقوى المحيطة بها . . فلو راجعنا خريطة الوطن العربي ، لاحظنا القوى المحيطة به ، فلا نجد سوى كيانات محدودة الكثافة السكانية على طول الحدود العربية ، فيما عدا بعض المناطق أو الدول القليلة ، وبالتالي . . ففى رأينا أن لحظات تبلور الشعور بالأمن القومي العربي ، ستصبح تلك الكيانات عندها تابعة للقطب العربي ؛ فهي منطقة جاذبة للعالم الآسيوى عبر الخليج العربي ، كما أنها منطقة جاذبة لأفريقيا عبر دول أفريقيا العربية .

(١) لواء د/ محمود خليل ، «الأمن القومي العربي المصري وحرب أكتوبر» ، مرجع سبق ذكره ص ٤٨-٥٨ .

وهنا يثور التساؤل حول دور الإسلام كقوى جاذبة للعالمين الآسيوى والأفريقى نحو العالم العربى ، وربما يطرح التساؤل حول السعد الدينى فى الأمن القومى العربى ، والعلاقة بين الأمن العربى والأمن الإسلامى ، بل وإعادة طرح مفهوم الأمن ذاته فى ضوء هذا التصور الجديد .

كما أن المنطقة العربية قادرة على أن تكون قوة جذب لدول البحر المتوسط الأوروبية ، من خلال وحدة مصالح العالم القديم ، وضرورة تدعيم الحوار العربى الأوروبى .

كما أن المنطقة العربية - كحلقة وسطى بين دول الجنوب - قادرة على تزعم دول أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية (دول الجنوب) فى حوارها مع الشمال .

٢ - البعد الاجتماعى والأمن القومى العربى :

إن دراسة البعد الاجتماعى تفترض ضرورة تناول مؤشر السكان والمجتمع :

* السكان من حيث العدد ، ومعدل النمو ، والشكل العام لتوزيع السكان ، ومعدل تأثير ذلك على التنمية والقوة العسكرية المتاحة .

* المجتمع من حيث تركيبته ومدى وجود أقليات ، والديانة السائدة والتكافؤ الاجتماعى ، وإذا حاولنا تطبيق تلك المؤشرات على المنطقة العربية .. نجد أن :

أ - يبلغ عدد سكان الوطن العربى حسب إحصائيات ١٩٨٥ حوالى ١٨١ مليوناً ، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٣٠٠ مليون عام ٢٠٠٠ ، ومصر تمثل - بلا منازع - موقع الريادة بعدد سكانها الذى يزيد أكثر من مليون نسمة كل عام ، وبلغ وفقاً لأرقام عام ١٩٨٥ حوالى ٤٦,٨٠٠ مليون. تقع مصر فى فئة بمفردها ؛ إذ يبلغ عدد سكانها ضعف عدد سكان المغرب الذى يشغل المرتبة الثانية ، ويزيد عن إجمالى سكانى منطقة الجزيرة العربية والخليج (٢٦,٠٢٤) مليوناً ، ومنطقة المشرق العربى (٣٤,٤٦١) مليون ولا تزيد عليها إلا مجموعة بلدان المغرب العربى (٥٨,٢٣٦) مليوناً ، وهناك فى الحقيقة تفاوت واضح فى توزيع الموارد البشرية ؛ فالأقطار العربية السبعة الأكثر سكاناً (مصر والمغرب والجزائر والسودان والعراق والسعودية وموريتانيا) تمثل ٧٨,٤٤ ٪ من إجمالى عدد السكان العرب فى ٢٢ قطراً عربياً ، بما فيها فلسطين^(١) .

(١) د/ على الدين هلال (محرر) «العرب والعالم» ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ ، ص ٩٣) .

ب - والوطن العربى يشهد انفجاراً سكانياً ؛ إذ يبلغ معدل الزيادة السكانية فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، حوالى ٣,١ ٪ ، وعلى هذا يصل عدد الأطفال العرب - فى أقل من ١٥ عاماً - إلى حوالى ٤٥ ٪ من إجمالى السكان ، بما يعنى عبئاً على القوة الإنتاجية فى المدى القصير ، ودعمًا لها على المدى المتوسط والبعيد .

ج - يشهد العالم العربى ثورة حضارية ونموًا لمدنه ، وتبلغ نسبة التحضر أديانها فى اليمن ١٠ ٪ وأقصاها فى الكويت ٨٨ ٪ ، ولكن برزت هناك ظاهرة أخرى تتمثل فى التكدس السكانى فى العواصم ؛ حيث احتوت بغداد على ٣١ ٪ من السكان ، والقاهرة ١٨,٥ ٪ ، ودول الخليج حوالى ٧٤ ٪ .

د - يتمتع الوطن العربى بدرجة عالية من التماسك الدينى واللغوى ؛ حيث هناك لغة واحدة وديانة واحدة تربط الأغلبية وإحساس عميق بوجود تراث مشترك . كما يوجد عدد من الأقليات السلافية واللغوية والعرقية والدينية إلى حد ضئيل ، يختلف حجمها وأهميتها من دولة لأخرى ، وأبرزها العراق ولبنان والسودان .

ويؤخذ على الكتابات السابقة أنها تجاهلت البعد الدينى ، كأحد مقومات الترابط بين الأمة العربية ، وفى احتواء مثل تلك الانقسامات .

٣ - البعد السياسى للأمن القومى العربى :

البعد السياسى للأمن القومى العربى من أكثر الأبعاد ، التى يكتنفها الغموض ، بل يراه البعض أنه مصدر ضعف ، وليس قوة للأمن القومى العربى ، ويمكن إرجاع أسباب الاختلاف حول هذا البعد إلى :

- * الخبرة التاريخية للدول العربية بمعنى اختلاف التطور السياسى لكل منها ، وانعكاس ذلك على تشكيل الأبنية السياسية ، وتباين القيم السياسية السائدة وطبيعة القيادات ذاتها .
- * حتى الآن لم تحقق أى دولة عربية قدرًا من القوة ، يسمح لها بالتفوق على بقية الدول العربية ، وتستطيع به قيادة المنطقة العربية .
- * التحديات الخارجية والداخلية التى فرضت على الدول العربية ، وتستهلك جزءاً كبيراً من جهودها لمواجهتها .

لكن هذا البعد يمكن له أن يصبح عنصر قوة عن طريق اتفاق القوى العربية على التنسيق بين أهدافها القومية ، وذلك من خلال وضع ترتيب لهذه الأهداف وفقاً لأهميتها ، مع التزام كافة الأقطار العربية بها ، وتنسيق الجهود العربية السياسية إزاء المشاكل ، التى تهم الوطن العربى ، بمعنى أن تعمل الدول العربية على التشاور فيما بينها فى كافة المشكلات ، التى تهم أى قطر عربى ، ونحن نلاحظ مثل هذا التنسيق فيما يتعلق بالحوار العربى الأوروبى ، وبالتعاون العربى الأفريقى .

٤ - البعد الاقتصادى للأمن القومى العربى :

يمكن تحديد مؤشرات القوة الاقتصادية العربية فى أربعة مؤشرات ، هى :

أ - القوى البشرية :

فالوطن العربى يمتلك قوة بشرية ، تتميز بالوحدة والزيادة حيث يبلغ حجم العمالة العربية حوالى ٨٦,٥ مليون عربى حسب إحصائيات عام ١٩٨٠ ؛ أى حوالى ٥٤ ٪ من السكان والدول العربية ، فى حاجة لرسم سياسة عربية لاستغلال الأرصدة البشرية لديها بما يتماشى مع الأهداف القومية .

ب - الزراعة :

لازالت الزراعة هى القطاع الرئيسى لمعظم الأقطار العربية ، سواء من حيث تكوينها للدخل القومى أو نسبة اعتماد السكان عليها ، وتقدر الأراضى الزراعية المنزعة والقبالة للاستزراع حوالى ١٢٥ مليون هكتار ؛ كما يحظى الوطن العربى بحوالى ٩ ٪ من جملة مراعى العالم .

ج - الصناعة :

على الرغم من توافر إمكانات النمو الصناعى فى الوطن العربى . . إلا أنه يلاحظ أن الصناعة لازالت تمثل جزءاً ضئيلاً ، سواء من حيث عدد العاملين بها ، أو من حيث نسبة تكوينها للدخل القومى ، والوطن العربى به تركيز على الصناعات الاستخراجية (أما الصناعات التحويلية فلا تزيد عن ١٢ ٪) .

د - الموارد الطبيعية :

يمتلك الوطن العربى إمكانات هائلة من الموارد الطبيعية ، سواء إنتاجاً أو

احتياطياً . ويحتل الوطن العربى مراكز متقدمة فى انتاج البترول والفسوسفات والحديد والغاز الطبيعى ، وكلها مقومات هائلة للأمن القومى العربى .

٥ - البعد العسكرى فى الأمن القومى العربى :

ينظر العالم إلى الدول العربية ، وإلى جميع جيوشها كوحدة واحدة ، وهذا أمر ذو دلالات خطيرة ؛ حيث تسعى الدول الغربية لتحقيق التفوق الإسرائيلى على العرب مجتمعين أو على الأقل لتحقيق التوازن فيما بينهم جميعاً .

ولكننا نوه إلى أنه إذا كانت الدول الأخرى غير العربية تنظر إلينا على أننا قوة .. إلا أن القيادات العربية قاصرة فى إدراكها لهذه النظرة ، ولكن هناك عديداً من المؤشرات حول التنسيق العسكرى العربى فى مواجهة الأخطار والأطماع الدولية ، ويمكن إيجاز تلك المؤشرات فيما يلى :

١ - الاعتماد على جيوش متطورة رادة :

حيث يتم التركيز على القوات الجوية والدفاع الجوى والقوات الخفيفة والمحمولة جواً وكذلك للاهتمام بالقوات البحرية .

ب - توحيد التركيب التنظيمى للقوات العربية من خلال :

الاتفاق على شكل وحجم الوحدة القتالية ، وقدرتها النيرانية مع تحديد الوحدات المعادلة للوحدة القتالية .

تحديد الوحدات القتالية الخاصة ، مثل : وحدات المواصلات ، والصاعقة ، والدفاع الجوى من حيث : الشكل ، والقدرة القتالية .

الاتفاق على أسلوب السيطرة والقيادة للتشكيلات ، ومن ثم تحديد شكل وتنظيم القيادات على المستويات المختلفة ، حسب ظروفها وإمكاناتها ، كل على حدة .

ج - توفير المعدات القتالية وتطويرها :

لتلافى الاعتماد الكبير على القوى الكبرى ، بما يجعلنا عرضة للخضوع لشروطها ، ومن ثم فالنظرة الموضوعية تفترض :

١ - العمل بجدية نحو تنمية التصنيع الحربى العربى ، وصولاً إلى مستوى مناسب من الاكتفاء الذاتى .

٢ - اتباع سياسة تنويع مصادر السلاح ؛ منعاً للخضوع لسيطرة دولة واحدة .

د - توحيد العقيدة العسكرية العربية :

تتبع العقيدة العسكرية للدولة من أهدافها ومصالحها الخاصة ، وتتمشى مع قدراتها الذاتية وظروفها المحلية ، وطبيعة عدوها الرئيسى . وفى ضوء ذلك يمكن القول بأنه لا توجد اختلافات جوهرية بين الدول العربية ، ومن ثم فليس عسيراً استنباط عقيدة عسكرية موحدة ، وهناك ثلاثة تشكيلات فى هذا الشأن :

١ - القيادة العربية الموحدة التى أنشئت فى عام ١٩٦١ ، ولكن لم توضع لها التعليمات والأوامر ، التى تحدد اختصاصاتها وأسلوب عملها ، كما لم تتم دراسة ما قرره وزراء الدفاع العرب من قوات لتوضع تحت قيادتها ، ولكن يمكن إحياؤها ودعمها وتحديد علاقتها بالدول ، التى تعمل لصالحها ، تمكيناً لها من ممارسة واجبها نحو عمل عسكري موحّد .

٢ - التنمية العسكرية الدائمة المكونة من وزراء الدفاع ورؤساء الأركان ، وتقوم بإجراء الأبحاث ، التى من شأنها تحقيق التنسيق والتعاون بين الجيوش العربية مع توحيد عقيدتها القتالية .

٣ - الجهاز العسكرى للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ويختص بالبحوث الفنية والعسكرية التى تحتاجها الجيوش العربية ، كما يتولى التحضير لعقد المؤتمرات العسكرية للدول الأعضاء .

هـ - يتمثل توحيد العقيدة العسكرية من خلال استراتيجية عربية فى :

١ - تحديد الأهداف القومية العربية ، ومن ثم تحديد الخطوط العربية الاستراتيجية العسكرية ، بالتنسيق مع الاستراتيجيات الفرعية .

٢ - تحديد العدو المشترك (أو الأخطار المشتركة) الذى يهدد الأمة العربية وأشكال وأنماط التهديد المحتملة .

٣ - حماية الأراضى العربية وحدودها ضد أى تهديد عسكرى خارجى ، يستهدف أى دولة عربية .

٤ - تحديد أسلوب التعاون العسكرى بين الجيوش العربية وقت السلم ، ووقت التعرض للتهديد الخارجى .

٥ - حماية التضامن العربي العسكى ، وتشكيل قوات أمن عربية للفصل فى المنازعات العربية .

٦ - وضع عدة استراتيجيات إقليمية عربية ، تتناسب كل منها مع مسرح عمليات واحد أو منطقة استراتيجية .

ثانياً : عوامل تهديد الأمن القومي العربى^(١) :

يقصد بعوامل التهديد هى تلك العوامل ، التى من شأنها تهديد القيم الداخلية أو كيان الدولة وفقدانها ثقة الجماهير ، سواء بفعل قوى خارجية أو داخلية ، ويمكن تحديد عدد من الأبعاد التى تشكل عوامل تهديد للأمن القومي العربى ، وهى :

١ - عوامل التهديد ذات الطبيعة الجيوبولوتيكية :

ويمكن تناول خمسة عوامل أساسية تنبع من الطبيعة الإقليمية للكيان العربى وتشكل نواحي الضعف ، وهى :

أ - الامتداد الإقليمى للوطن العربى :

يمتاز الامتداد العربى الشاسع بأنه امتداد أفقى وعرضى ، دون أن يرتبط به أى عمق استراتيجى كبير ، سوى وادى النيل ؛ فهو امتداد أفقى لا يقابله امتداد رأسى ، سوى الخط الممتد من الإسكندرية شمالاً حتى باب المندب جنوباً ، أو الخط الممتد من الإسكندرية شمالاً حتى منابع النيل جنوباً . ويضعاف من مخاطر هذا الامتداد :

(١) وجود البحر الأحمر وقناة السويس كمانع مائى فاصل بين القسمين العربيين الآسيوى والأفريقى ، كما أن وجود إسرائيل يعد فاصلاً بين مشرق الوطن العربى ومغربه .

(٢) لا تمتلك السواحل العربية عقبات طبيعية للدفاع ؛ حيث إنها سواحل مفتوحة ، وحتى الجزر التى تمثل مقدمة للإنذار المبكر الذى لا وجود له .

(١) لواء د/ محمود خليل ، «الأمن القومي العربى ، المصرى وحرب أكتوبر» ، مرجع سبق ذكره ص ٥٩ ، ٦٩ .

ب - طول الشواطئ العربية وعبء الدفاع البحرى عن الحدود الإقليمية ؛ حيث لا توجد منطقة فى العالم تماثل المنطقة العربية من حيث نسبة طول السواحل إلى عدد السكان ، فالسواحل العربية مفتوحة صالحة للملاحة طول العام ، ولا تحيط بها أية موانع طبيعية للدفاع .

ج - منطقة وادى النيل وموارد المياه ، وهى المنطقة العربية الوحيدة التى يعتبر بها عمق استراتيجى ، إلا أنها تعاني من أن مصادر مياهها تقع فى أراضٍ غير عربية ، مثل إثيوبيا التى تؤيد انفصال جنوب السودان ، والكونغو التى تؤيد الوحدة الزنجية فى وسط أفريقيا بعيداً عن دول الشمال . ويتحدث البعض عن مشاريع بين زائير وإسرائيل ، حول سحب مياه نهر النيل نحو نهر الكونغو ، عن طريق تفجير بعض الجبال التى تفصل بينها . ويتأكد الأمر إذا ما علمنا أن مياه نهر النيل استخدمت كسلاح سياسى ضد مصر^(١) ، منذ القدم على يد الأجباش والبرتغاليين والإنجليز ، والاثيوبيين والكونغوليين ، والأمر نفسه ينطبق على العراق وسوريا ؛ حيث مياه الفرات ، التى تتحكم فيها تركيا ، واستخدمته كسلاح سياسى فى حرب الخليج ، ونحن نحاول أن نلعب بتلك الورقة ، ونستفيد منها من خلال مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية^(٢) .

د - كثافة الكتل الديموجرافية المحيطة بالمنطقة العربية ؛ حيث تتركز الكثافة السكانية العربية فى قلب المنطقة حول مصر ، ثم تقل تدريجياً كلما ابتعدنا عن وادى النيل ، وذلك فى الوقت الذى يحيط به فى الأطراف كتل غير عربية ، ذات وزن معين قادرة على جذب أطراف الجسد العربى ، ولقد حدث هذا فى الإسكندرونة وعربستان وطنب الكبرى والصغرى وجزر أبو موسى والافندى ، ولا يوجد ما يمنع حدوثه فى جنوب السودان وموريتانيا والجزائر .

(١) د/ أحمد الرشيدى ، «مياه النيل فى سياسة مصر الخارجية ، دراسة فى التاريخ المعاصر» ، فى د/ أحمد يوسف ، «سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير» ، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٠ ، ص ٢٥ .

(٢) لمزيد من التفصيل ، انظر ياسر عاشم : «آفاق الدور التركى» ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط عدد ٣ يوليو ١٩٩١ ص ٤٨-٥٦ .

هـ - سياسة «شد الأطراف» حيث يرى د. حامد ربيع أن هذه السياسة اتبعتها بريطانيا ؛ كى تضعف مستعمراتها ؛ حيث لجأت إلى خلق الجيوب حول الامتدادات الإقليمية لدولة معينة ، ثم تشجع تلك الجيوب للتطاؤل على الجسد الأساسى ؛ كى تضعف من قدرته على المقاومة ، وهذا المبدأ له مجال خصب فى الواقع العربى بحكم الامتداد الإقليمى ؛ الأمر الذى يجعل منه فى لحظات الضعف أحد عوامل التهديد الخطرة ، وذلك بفعل عدة أسباب :

(١) عدم التجانس من حيث المصالح الاقتصادية بين الدول العربية ؛ خاصة الآسيوية من ناحية والأفريقية من ناحية أخرى .

(٢) أن الامتداد الإقليمى لا ترتبط به كثافة ديموجرافية ؛ فالأطراف تكاد تكون خالية من السكان .

(٣) أن مبدأ التسامح الدينى كأحد عناصر التقاليد الإسلامية ، أوجد مفهوم الأقليات الدينية ، ثم تطورت الأقليات القومية ، التى تبرز خطورتها بإدراك تمركزها فى الأطراف .

(٤) امتلاك الأطراف العربية لثروات هائلة متباعدة كالبترول فى دول الخليج العربى ، والمياه شمال سوريا ، والثروة الزراعية فى جنوب السودان ، والمعادن فى موريتانيا يغرى الكتل المجاورة .

وهكذا .. فلاشك فى صلاحية المنطقة العربية لتطبيق تلك السياسة فيها ، والخبرة العربية تعرف تلك السياسة منذ الحروب الصليبية ، كما يلاحظ أن إسرائيل قد ورثت هذا المبدأ ، إذ تطبقه مع إيران بما يخلق شللاً للجهة الشرقية ، كما تبقى احتمالات قيام تركيا بالدور نفسه ، إزاء سوريا ، وقيام أثيوبيا به إزاء اليمن وجنوب السودان ، وحاصل القول أن جوانب القوة وجوانب التهديد الجيوبوليتيكية للعالم العربى تستوقف طبيعتها على البعد السياسى للأمن القومى العربى ، فقد أصبح الامتداد الإقليمى الذى قد يشكل أحد جوانب التهديد مصدر قوة بموجب سياسات أخرى ، أو متغيرات وسيطة .

٢ - عوامل التهديد ذات الطبيعة الاجتماعية . وتتمثل فى :

- أ - بالنسبة للقوى البشرية العربية .. فهناك عدة نقاط ضعف ؛ حيث هناك خلل فى التوزيع السكانى ، فهناك أقطار عربية تعاني من تضخم سكانى فى مواجهة موارد محدودة ، والعكس فى أقطار أخرى ، بالإضافة إلى عدم توافر المعلومات الضرورية لتخطيط القوى العاملة ، وفقاً لخطط التنمية وما يزيد الأمر سوءاً انخفاض المستوى الصحى العام ، والتغذية ، وعدم العناية بالطب الوقائى ، وعدم وجود استراتيجية للتعليم والتدريب ، تتمشى مع البرامج التنموية ، وانتشار الأمية .
- ب - وبالنسبة للتركيب الاجتماعى فالامتداد الجغرافى يفرض تبايناً اجتماعياً حاداً بين الأقطار العربية ؛ الأمر الذى كرسه الاستعمار . والوطن العربى يمثل فى الحقيقة منطقة فسيفسائية ؛ حيث يضم عديداً من الأقليات سواء الدينية مثل المسيحيين واليهود ، وهناك أقليات قومية عرقية كالأكراد والبربر وجنوب السودان ، والواقع أن عديداً من هذه الأقليات تطالب بتطبيق مبدأ القومية عليها ، وإعطائها قدراً من الحكم الذاتى ، ومنها ما يطالب بالاستقلال ، وبعض هذه القوى يرتبط بقوى خارجية كالوارنة فى لبنان ؛ حيث لهم علاقة خاصة بفرنسا ، وشيعة لبنان الذين ارتبطوا بإيران بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ .

٣ - عوامل التهديد ذات الطبيعة السياسية . وتصنف إلى :

- أ - عوامل تهديد نظامية .
- حيث نجد أن هناك تناقضاً شكلياً بين نظم ملكية ونظم جمهورية ، ولكن لم يعد لهذا الانقسام أهمية كأحد عوامل التهديد للأمن القومى العربى ؛ لفقدان المعيار الشكلى لأهميته ولكن برزت تناقضات أخرى من حيث درجة مؤسسية النظام السياسى وغير ذلك . ويمكن التمييز بين النظم السياسية العربية بناء على معيار الرغبة فى إحداث التغير الداخلى ودرجته ؛ بهدف إحداث التنمية إلى :
- (١) نظام تقليدى يسعى للتكيف ؛ حيث تسعى الدولة للتطور فى إطارها التقليدى ، مستخدمة الدين مصدراً للشرعية مثال السعودية والمغرب والأردن .
 - (٢) نظم ليبرالية دستورية مثل لبنان حتى ١٩٧٦ ومصر قبل ١٩٥٢ ، وإن كان النظام المصرى تكيف الآن ، وأصبح تحت هذا النمط ؛ حيث يتم حل التناقضات الجوهريّة فى إطار دستورى .

(٣) نظم ثورية راديكالية حيث تتبنى التغير الجذرى الشامل فى إطار أيديولوجية ثورية ، مع وجود حزب ثورى يعمل على تعبئة الجماهير ، مثل العراق وسوريا واليمن والسودان .

ب - عوامل التهديد الأيدلوجية .

حيث تشهد المنطقة تناقضاً بين ثلاثة اتجاهات رئيسية ، تتمثل فى :

(١) الاتجاه الإسلامى :

وتتزعّم السعودية والأردن والمغرب والسودان إلى حد ما ؛ حيث تستند نظمها إلى شرعية دينية ، ومصدر قوة هذا الاتجاه أنه الإفراز الطبيعى لمعطيات الواقع العربى ، كما أنه يجد صدى عالياً لدى الجماهير العربية ، وظهور عديد من الجماعات والتنظيمات الدينية ، التى تلعب دوراً متزايد الأهمية على الصعيد السياسى فى مناطق مختلفة على الساحة العربية (الجزائر ومصر ولبنان وتونس والسودان وفلسطين) .

(٢) الاتجاه القومى :

ويركّز على الدعوة للقومية العربية ، هادفاً إلى تحقيق مزيد من الخطوات الإيجابية نحو الوحدة العربية ، مثل : مصر الناصرية وسوريا والعراق وليبيا الآن إلى حد كبير . وقد تعرض هذا الاتجاه لعدد من الهزائم ، فرضت عليه ضرورة المراجعة الجذرية لأسسه النظرية التطبيقية .

(٣) الاتجاه الماركسى :

ورغم انهياره عالمياً بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، ورغم أن البيئة الاجتماعية والخلفية التاريخية العربية لا تسمح للأيدلوجية الماركسية بالانتشار ، إلا أن هناك نظماً عربية أعلنت تبنيها لهذا التوجيه مثل اليمن الجنوبى قبل الوحدة ، وأصل مراحل الحرب الأهلية اليمنية مؤخراً ترجع - فى أحد أسبابها - إلى الخلافات الأيدلوجية بين الشمال والجنوب .

ج - الاختلاف بين النظم العربية فى إدراك الأخطار والتهديدات والتحديات ، ولا يرجع ذلك إلى الاختلاف فى التوجهات السياسية للأقطار العربية وتحالفاتها الدولية فقط ، وإنما أيضاً إلى اعتبارات الموقع الجغرافى والخصوصية التاريخية لكل منها ؛ فعلى سبيل المثال مواطنو المغرب العربى أكثر انشغالاً بمشكلة الصحراء

المغربية من نظرائهم فى المشرق ، والعكس صحيح بالنسبة إلى مواطنى الخليج الذين يلاحقون التحركات الإيرانية فى المنطقة والأحداث العراقية يوماً بيوم ، وبالنسبة لسوريا . . فإن ما يحدث فى لبنان هو الشغل الشاغل . . وهكذا تتفاوت وتتباين أولويات إدراك الخطر من بلد عربى لآخر .

د - تزايد النزعات الإقليمية الجزئية فى داخل المنطقة العربية ، فهناك مجلس التعاون الخليجى ، ومجلس التعاون المغاربى فتلك النزعات الإقليمية إذا قصد منها إخراج منطقة ما من تفاعلات الوطن العربى ككل ، يصبح تأثيرها سلبياً ، بالإضافة إلى تزايد النزعات الإقليمية . هناك أيضاً خلافات عديدة عربية ، مثل : قطر والبحرين ، وقطر والسعودية ، والإمارات والسعودية ، والكويت والعراق ، والجزائر والمغرب ، ومصر والسودان وكذلك الحرب الأهلية اليمنية وغير ذلك .

هـ - تناقضات تتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى :

لقد مثل الاستعمار الصهيونى فى فلسطين خطراً بالغاً فى الأمة ؛ حيث استهدف إيقاف المد التحررى فى المنطقة ، واستنزاف طاقات الأمة العربية ، ولقد أدى تقسيم الدول العربية فى مواجهة هذا الخطر إلى دول مساندة ، ودول مواجهة ، تحمل أعباء هائلة ، فى حين انخفضت نسبة الأعباء التى تحملتها باقى الدول العربية ؛ الأمر الذى انعكس على غط السياسات ، التى اتبعها كل قسم من هذه الدول تجاه حل القضية ؛ فلقد تبنت دول المواجهة فى الستينيات مفهوماً للصراع مع إسرائيل ؛ باعتباره صراعاً حضارياً يمتد لفترة طويلة ، ويشمل كل الأبعاد ، وحاولت فى إطار هذا المفهوم اتباع سياسة الردع تجاه إسرائيل ؛ أى منعها من التفوق فى أى مجال على الأمة العربية مجتمعة ، وشهدت حرب أكتوبر منهجية واضحة لهذا المفهوم ، بيد أن الأعباء الضخمة للحروب التى تحملتها دول المواجهة ، وعدم قدرة اقتصادياتها على تحملها ، مع تفجر متغيرات جديدة بالمنطقة تمثلت فى تدفق البترول لدى دول عربية ، لم تواجه إسرائيل مباشرة ، وترتبط بمصالح وثيقة مع الغرب ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع تفاعل المتغيرين ظهر اتجاهين : الأول قادته مصر ، وتمثل فى الدعوة إلى الحل السلمى للقضية ، وعبر عن نفسه فى اتفاقيات فض الاشتباك ، وكامب ديفيد ، ومعاهدة السلام ١٩٧٩ .

والاتجاه الثانى يقوم على رفض الاتجاه الأول ، ولكنه لم يقدم استراتيجية واضحة وبديلة لحل الصراع ، ولقد أثبت الاتجاه الأول نجاحه بعد ١٥ سنة من تطبيقه ، ونرى ذلك واضحاً فى المفاوضات العربية الإسرائيلية التى لاتزال دائرة حتى الآن.

٤ - عوامل التهديد ذات الطبيعة الاقتصادية :

رغم أن هناك إطاراً مشتركاً يجمع بين الدول العربية اقتصادياً . . فإن هناك تفاوتاً واضحاً فى أوضاع تلك الدول ، سواء من حيث مستوى النمو الاقتصادى والتطور الصناعى أو من حيث النظم الاقتصادية المتبعة فى التنمية . ولشعوب العالم العربى عدة سمات مهمة ، هى :

أ - اتباع أنظمة اقتصادية متباينة بين الرأسمالية والاشتراكية ، وفقاً للنظم السياسية السائدة .

ب - التنافس وليس التكامل بين الأنظمة الاقتصادية ؛ مما يحد من قدرتها على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .

ج - التناقضات الهيكلية بين الدول العربية البترولية وغير البترولية ؛ حيث يوجد تفاوت طبقى متسع بين بلدان اليسر وبلدان العسر على حد قوله البعض ؛ الأمر الذى أوجد مناخاً نفسياً مختلفاً فى كل من المجموعتين ، حول معنى التنمية وكيفية التطور الاجتماعى . ولفترة تصورت النخبة الحاكمة فى أغلب البلدان النفطية وبعض البلدان غير النفطية ، أن النفط يقدم بلسماً شافياً وحلاً جاهزاً لقضايا التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وأن مشاكل التنمية يمكن شراء حلول تقنية لها ، ولقد أدى ذلك إلى نتيجة مؤداها لدى البعض أن مشاكل البلاد التعيسة يمكن حلها دون ارتباطها بالدول الفقيرة ، بل إن هذه الدول الفقيرة عبء عليها ، وأن التكامل المستهدف ليس مع البلاد العربية الأخرى ، بل مع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية المتقدمة^(١) .

د - بدائية الأساليب الإنتاجية وتدنى مستوى الإنتاجية بالنسبة للموارد والعمالة ، أما بالنسبة لنقاط الضعف فى البنى الاقتصادية العربى فيمكن تعريفها من الآتى :

١ - الزراعة :

على الرغم من أن المساحة الكلية للوطن تبلغ ١٣٨٦ مليون هكتار . . فإن

(١) د/ على الدين هلال (محرر) ، العرب والعالم ، مرجع سبق ذكره ص ١٤٢ .

المساحة المنزرعة لا تتجاوز ٥٠ مليون هكتار ، كما أن ضيق هذه المساحة . قد اقترن بتوزيع غير متوازن لها بين البلدان العربية ، مع عدم وجود البنية الأساسية اللازمة للاستغلال الزراعى فى تلك البلدان ، وترتب على ذلك أن أصبح الوطن العربى مستوردًا للعديد من السلع الغذائية ؛ خاصة الحبوب .

٢ - الصناعة :

تتميز الصناعة العربية بالضعف ، ويظهر ذلك من خلال مساهمتها المحدودة كأحد مكونات الناتج القومى فى أغلب الأقطار العربية ، كما أن تضخم دور الصناعة الاستخراجية ؛ خاصة فى الأقطار النفطية لا يعبر عن تقدم صناعى حقيقى ، بالإضافة إلى الافتقار إلى الصناعات الثقيلة ، بما فيها عدا مصر ، وكذلك عدم الاهتمام بالصناعات الحربية .

٣ - رؤوس الأموال :

حيث تتجه الفوائض المتقدمة العربية إلى الاستثمار خارج المنطقة العربية ، وبالتالي تعرضها المستمر لانخفاض قوتها الشرائية ، طبقًا للأزمات النقدية العالمية .

٥ - عوامل التهديد ذات الطبيعة العسكرية :

يمكن النظر إلى هذا الجانب من خلال عدة مؤشرات ، هى :

أ - على حين يصل حجم القوات المسلحة العربية إلى حوالى ١,٥ مليون جندى ، إلا أن إمكانياتها وكفاءتها مازالت دون المستوى العالمى ، ولا تتوافر لأى جيش عربى المقدرة على نقل قوات ضخمة من مسرح لآخر ، عدا مصر ، كما أن عدم وضع اتفاقية للتكامل العسكرى ، نتج عنه أن معظم الدول العربية توجه اهتمامها أساسًا للقوات البرية ، دون اهتمام بالقوات البحرية والجوية ، التى تكفل سرعة الحركة والمناورة فى البر والبحر والجو .

ب - إن اتفاقية الدفاع المشترك على مستوى الجامعة العربية ، أو الاتفاقيات الثنائية أو قيادة عربية موحدة لم تحقق أهدافها ؛ نتيجة لازدياد الخلافات السياسية ؛ الأمر الذى أدى إلى :

(١) عدم الاهتمام من جانب الدول العربية - ماعدا مصر وسوريا ، ولفترة محدودة - بموضوع الجبهات الأخرى ، بما يعطى لإسرائيل الفرصة للقيام

باعتداءات متكررة على مراكز المقاومة فى الجبهات العربية ، دون الاستعداد لمواجهةها .

(٢) عدم الاتفاق على تنويع مصادر السلاح على المستوى القومى ، بما يتطلبه مبدأ توزيع الأدوار ، وبما يحقق التوازن الاستراتيجى فى البناء التنظيمى للقوات العربية .

(٣) عدم استمرارية الهيئة العربية للتصنيع على مستوى قومى ، بعد أن بدأت بكونها مصدراً لإنتاج السلاح العربى .

ج - إن نسبة ما تقتطعه دول المواجهة من دخلها القومى للإنفاق العسكرى ، يفرض مثيله فى بعض الدول العالمية ؛ مما يمثل عبئاً على الاقتصاد المحدود لتلك الدول ومثال ذلك أنه فى الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٨ زاد معدل النفقات العسكرية عن مستوى العالم بنسبة ١٦,٥ ٪ ، بينما بلغ معدل الزيادة فى الشرق الأوسط أكثر من ٢٠٠ ٪ ، كما وصل معدل زيادة واردات السلاح على المستوى الدولى ، فى الفترة نفسها حوالى ١٧٣,٥ ٪ ، بينما زاد فى الشرق الأوسط عن ٥٣٦ ٪ ، ومعنى هذا أن التضخم فى الإنفاق العسكرى قد تم توجيهه فقط نحو واردات السلاح .

د - تخلخل البنية العسكرية لدول الجبهة الشرقية ، وذلك نظراً لتدمير القوة العسكرية العراقية ؛ مما يؤثر بالسلب على الإمكانيات الكلية للعرب ، وكذلك الاتجاه نحو السلام مع إسرائيل مما أدى إلى بروز بعض الخلل فى هيكل التركيب العسكرى ؛ حيث هناك خلافات عربية - عربية بشأن هذا الأمر ، ما بين قوى مؤيدة وقوى رافضة ، وقوى مترددة . وهذا كله مما لاشك فيه يزيد من حرية الحركة الإسرائيلية ؛ حيث تقوم إسرائيل باستغلال حالة التفسخ العربى فى محاولة لتثبيت مواقعها كحليف استراتيجى للغرب ، وفى إعادة ترتيب أولوياتها الدفاعية والاقتصادية .

هـ - كذلك يلعب النظام العالمى الذى يعيشه الآن - الذى لا يزال الخلاف حول توصيفه دائراً حتى الآن - دوراً سالباً فيما يتعلق بالقوة العربية ، وعدم وضوح أهدافها . وما لاشك فيه أن إيران وتركيا ومن قبلهما إسرائيل يمثلون تهديداً حقيقياً للأمن القومى العربى ؛ فإيران بما لديها من قوة عسكرية ؛ خاصة بعد انهيار العراق ، واتضح أطماعها فى الخليج العربى ، باحتلال جزر طنب

الصغرى وطنب الكبرى ، وتصديرها للثورة فى القرن الأفريقى ، وفى السودان ، وتمويلها للحركات المتطرفة فى مصر والجزائر وتونس . ومما يزيد الأمر سوءاً التعاون الإيرانى مع كل من الصين وكوريا الشمالية والجمهوريات السوفيتية المستقلة فى المجالات العسكرية التقليدية والنووية ، ولهذا فهى ترفض أى نظام أمنى عربى ، وقد رفضت إعلان دمشق^(١) .

أما تركيا . . فبالإضافة إلى قوتها العسكرية ، فهى تمسك بورقة المياه كورقة ضغط على كل من سوريا والعراق ، ومن ثم على الأمن القومى العربى ، ناهيك عن الاطماع الإسرائيلية فى المنطقة العربية^(٢) .

(١) لمزيد من التفصيل ، انظر : عمرو شافعى : «آفاق الدور الإيرانى» ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، عدد ٣ ، مرجع سابق ذكره ص ٤٠ إلى ٤٧ .

(٢) طه الجندب : «المعضلة القومية للأمن العربى» ، الدور الإسرائيلى والإيرانى فى التعتت العربى» ، الأهرام ، ٩٤ / ٧ / ٣ ، ص ٥ .

الدوائر الأمنية للأمن القومي العربي

ما أهم الدوائر الأمنية التي يتهديدها يتهدد الأمن القومي العربي ؟ وما مستويات وأبعاد تلك الدوائر والأدوات والوسائل الواجب اتباعها في حالة تعرضها للتهديد ؟

يمكننى تحديد أهم الدوائر الأمنية المباشرة للأمن القومي العربي فى ثلاث دوائر ، هى :

١ - الدائرة الأمنية للبحر المتوسط .

٢ - الدائرة الأمنية للبحر الأحمر .

٣ - الدائرة الأمنية للخليج العربى .

وسوف نتناول بالتحليل كيف تشكل هذه الدوائر أبعاداً مهمة للأمن القومي العربى :

١ - البحر المتوسط

تنبع أهمية البحر المتوسط كإحدى دوائر الأمن القومي العربى المباشر ، من خلال عدة اعتبارات ، أهمها :

أ - أن هناك سبع دول عربية تقع على شواطئه الجنوبية والشرقية لمسافة لا تقل عن ٣٠٠٠ ميل ، هذا بالإضافة إلى الامتداد الذى يشغله قطاع غزة ، التابع لدولة فلسطين العربية ، كما أن الدول العربية لديها فرصة أفضل فى التحكم فى الجزء الجنوبى منه بحكم أنه أقل تعرجاً ، وبه كثير من الموانئ الصالحة ، وكذلك ملائمة الطقس . ويزيد من أهمية البحر المتوسط اعتباره بحرًا مغلقًا ، يتحكم فى مداخله ومخارجه من ناحية الغرب جبل طارق ، ومن ناحية الشرق قناة السويس (الإرادة العربية) .

ب - أن البحر المتوسط له أهميته الحيوية بالنسبة للبلاد العربية ، التى لا تقع على شواطئه مباشرة ، ونقصد به بلدان الخليج العربى وشبه الجزيرة العربية على وجه الخصوص ، والبحر المتوسط هو شريان الحياة للبلاد النفطية ، التى ترسل نفطها سواء بخطوط الأنابيب أو بالناقلات إلى الشواطئ الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط .

ج - أن الاهتمام بالبحر المتوسط لا يقتصر على الدول العربية ، ولا على البلدان المطلة عليه ، ولكنه على اهتمام بالغ من قوى أخرى ؛ فالبحر المتوسط ، بالإضافة إلى ذلك

يمثل منطقة شديدة الحساسية للاتحاد السوفيتى (السابق) والجمهوريات السوفيتية المستقلة حالياً ، من ناحية كونه المنفذ الوحيد إلى الشواطئ الدافئة بعيداً عن مشقة الدوران من بحر البلطيق إلى المحيط الهندى ، ورأس الرجاء الصالح .

كما أن البحر المتوسط منطقة حساسة لأمن هذه الجمهوريات ، والبحر المتوسط أيضاً ذو أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على المنطقة من ناحية ، ولتحقيق الأمن الأوروبى من ناحية أخرى ، ولضمان تدفق البترول إليها من ناحية ثالثة ، ولتمكينها من تحقيق الأمن والسلام العالمى من ناحية رابعة و ... هكذا يمثل البحر المتوسط والدول العربية المطلة عليه أهمية قصوى للقوى العالمية .

د - يمثل البحر المتوسط ودولة العربية المطلة عليه الحزام الأمنى الحيوى لأوروبا الغربية ، ويحتفظ بهذه الاستراتيجية الخاصة أو بغض النظر عن العلاقات بين الشرق والغرب والنظام العالمى القائم . . . فسيظل البحر المتوسط وسيلة حماية دائمة للغرب ، وفى الوقت نفسه وسيلة للربط بين أوروبا ذاتها كإقليم ، وبين مصادر النفط والموارد الاستراتيجية لها فى آسيا وإفريقيا ، ولعمل مشروع أوروبا ١٩٩٢ ذو أثر كبير على العالم العربى ، مالم يسارع باتخاذ استراتيجية موحدة لعقد اتفاقيات جماعية^(١) .

هـ - إن دراسة البحر المتوسط كإحدى الدوائر الأمنية تفرض علينا مبدأ ثابتاً ، وهو تحييد البحر المتوسط ؛ بمعنى إفراغه من القوى التى لا تنتمى إليه ؛ فالبحر المتوسط يجب أن يظل بعيداً عن الصراع بين قوى التوازن الكبرى فى النظام العالمى ، ومبدأ التحييد هذا أضحى ضرورة لكل من الأمن العربى والأمن الأوروبى ، فهو فى صالح الأمن العربى كأداة حقيقية لحماية الشواطئ العربية من التهديد العسكرى ، كما أنه أداة حقيقية لخلق الشلل فى مفهوم الأمن القومى الإسرائيلى ، الذى يقوم على جذب الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة بما يطرح تساؤلاً حول العلاقة بين الأمن القومى المصرى والأمن الإسرائيلى فى دائرة البحر المتوسط ، وهذا من صالح الأمن القومى العربى ألا يحدث أى تواجد غير إقليمى فى جميع أجزاء البحر المتوسط ، وهذا لا يقتصر على مشاكل الدفاع الإقليمى ، بل يتعداه إلى تحجيم الدور الإسرائيلى فى المنطقة . وإذا لم يكن من

(١) د/ علاء نوار ، «التغيرات فى حوض البحر المتوسط ، ومستقبل دول جنوب المنطقة» ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، (القاهرة) المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، عدد (٦) يوليو ٩٢ ص ٦٤-٧٣ .

الممكن تحقيق هذا المبدأ . . فمن الضرورى عدم ترك قوة واحدة ، تنفرد بالوجود بالبحر المتوسط وهذا يعود لكون البحر المتوسط ، له صفتان يمكن استعمالهما لصالح الأمن العربى :

١ - أنه بحر مغلق ، يمكن أن يتحول إلى مصيدة لأى أسطول يتمركز فيه إذا أمكن تلغيم مدخله .

٢ - أنه بحر ضيق لا يسمح بحرية المناورة فهو ضيق المساحة .
وهكذا يمكن للإرادة العربية أن تصبح أحد عناصر التحكم الاستراتيجى فى البحر المتوسط ؛ فهو يعطى للمنطقة قدرة معينة على التلاعب .

٢ - البحر الأحمر^(١)

تنبع أهمية البحر الأحمر كإحدى دوائر الأمن العربى المباشرة ، من خلال عدة اعتبارات ، هى :

أ - من الناحية الاستراتيجية . . فالبحر الأحمر يمثل قناة الوصل بين البحار المفتوحة فى المحيطين الهندى والأطلسنى عبر البحر المتوسط وقناة السويس ، فضلاً عن تحكمه فى مداخل ومخارج كل من البحر المتوسط والخليج العربى ؛ فأى تحرك عبر أى منهما يجب أن يمر بالبحر الأحمر ، وتتضح هذه الأهمية فيما يتعلق بناقلة البترول المتحركة من وإلى الخليج العربى ؛ فإذا كان حل أزمة الطاقة من ناحية كمية الإنتاج مفتاحه فى الخليج العربى . . فإن حلها من ناحية النقل يعتمد على البحر الأحمر .

ب - يبلغ عدد سكان الدول العربية المطلة على البحر الأحمر ١٠٠ مليون نسمة ، كما أن الساحل الغربى له ، والبالغ طوله ٢٢٠٠ كم ، يوجد منها ٤٠٠ كم فقط لدول غير عربية ، أما باقى الساحل فهو عربى ؛ فضلاً عن الساحل الشرقى كله . كما أن أغلب الحملات البحرية التى تمر فى البحر الأحمر حمولات عربية؛ حيث يمر به ما لا يقل عن ٨٠٠ مليون من إنتاج النفط العربى ، وهذا يضيف أهمية خاصة للبحر الأحمر فى أمن هذه الدول العربية المطلة عليه .

ج - يططل على كل من شاطئى البحر الأحمر دولتان من أكبر الدول العربية ، هما :

(١) لمزيد من التفصيل ، حول أمن البحر الأحمر ، انظر : أوراق ندوة (باب المدب والأمن القومى العربى : نظرة مستقبلية) ، التى عقدت بعمان بالأردن فى الفترة من ٢١ : ٢٢ / ١٠ / ١٩٨٦ م .

السعودية فى الشاطئ الشرقى ، وهى إحدى أكبر الدول العربية ، فضلاً عن وجود المناطق المقدسة بها ، ومصر فى الشاطئ الغربى ، وهى مركز الثقل الأول فى الوطن العربى ، وطول سواحل كل من الدولتين المطلّة على البحر الأحمر يجعل منه منطقة حساسة لأمن كليهما ، خاصة فيما يتعلق بإمكانة السيطرة على منابع النيل ، من خلال التوغل غرباً من على شاطئ البحر ، وبالتالي تهديداً للأمن المصرى فى الصميم .

وعودة للتاريخ القديم - وبالتحديد عام ١٥٠٥ م - نجد محاولة برتغالية بقيادة البوكيرك للسيطرة على البوابات البحرية الرئيسية ، منها باب المندب ، وكان البرتغاليون يهدفون إلى القضاء على الإمبراطورية المملوكية بقيادة قنصوه الغورى ، وإضعاف قدرتهم واحتلالها للتحكم فى طرق التجارة الرئيسية إلى الشرق الأقصى ، ولتحقيق ذلك فكروا فى تغيير مجرى نهر النيل ؛ لجعله يصب فى البحر الأحمر ، بدلاً من المتوسط وذلك بمساندة الحبشة ، وهدفه أيضاً الاستيلاء على الأراضى المقدسة ، واقتحام المسجد النبوى ، وأخذ رفات النبى ﷺ لتساوم عليها العرب من أجل استرداد بيت المقدس .

د - وتلك الأهمية البالغة تعنى أن أحد ثوابت الأمن العربى ، يتركز فى تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية ، وتنظيم أوضاعه الدفاعية على هذا الأساس ، بما يعنى ضرورة توافر عنصرين :

١ - ضرورة إضفاء الأمن والاستقرار على البحر الأحمر ، وذلك بإبقائه بعيداً عن الصراعات الدولية ؛ أى ضرورة تحييد البحر الأحمر ، وإذا كان مبدأ تحييد البحر المتوسط سوف يحطم الأمن الإسرائيلى . . فإن عروبة البحر الأحمر تعتبر ضربة قاضية للأمن الإسرائيلى ، الذى يسعى إلى استغلال البحر الأحمر ؛ لإيجاد عمق إستراتيجى ، يتيح لإسرائيل صد أى نشاط عسكري عربى فى المنطقة ، وكسر أى حصار عربى فى المستقبل ضد البحرية الإسرائيلية فى حالة المواجهة^(١) . وعلى ذلك . . فإن كل دولة عربية مدعوة - بالإضافة إلى جهودها الذاتية لتأمين مياهها الإقليمية ، وتأكيد سيادتها البحرية فى نطاق مصالحها الوطنية - إلى إيجاد نوع من التحالف الإقليمى لفرض الأمن والاستقرار فى البحر الأحمر .

٢ - ضمان حرية الدول المطلّة على البحر الأحمر فى حرية تنمية مواردها الطبيعية ، لايجب أن يقلل من طبيعة البحر الأحمر ، كمبر دولى مفتوح لجميع الدول .

(١) عماد جاد ، «إسرائيل فى حوض البحر الأحمر» ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، عدد ٨ ، ١٩٩٣ ، ص ٦٥-٦٦ .

٣ - الخليج العربي

وهو أهم الدوائر الأمنية فى الوطن العربى ؛ خاصة من حيث ارتباطها بأبعاد إقليمية ودولية ، سواء استراتيجياً وعسكرياً واقتصادياً . ومن أهم الاعتبارات التى تسبغ تلك الأهمية على هذه المنطقة ما يلى :

أ - الأهمية الاستراتيجية للمنطقة :

هذه المنطقة من أهم المناطق فى الحزام الأمنى ، الذى كانت تطوق به الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد السوفيتى فى إطار الاستراتيجية العملية لها ، وفى الوقت نفسه مثلت المنطقة ، بالتالى ، أهمية خاصة للاتحاد السوفيتى ؛ مما كان يستوجب توافر نفور دائم ومستمر له بها لمواجهة الاستراتيجية الأمريكية^(١) . وتحل منطقة الخليج جزءاً ممتداً إلى أقصى عمق متصدر فى منطقة جنوب غرب آسيا ، وبالتالي . . . فيمكن عن طريقه تهديد العمق الإيرانى أو السوفيتى والجمهوريات السوفيتية المستقلة ، أو الهندى أو الصينى فى آن واحد^(٢) .

ب - الأهمية الاقتصادية للمنطقة :

تتمثل الأهمية الاقتصادية للمنطقة فى كونها المنبع الرئيسى لمصادر الطاقة البترولية ؛ فهى شريان الحضارة الغربية أو الحبل السرى لها - على حد قول بريزسكى - حيث يزيد حجم احتياطى البترول فى الخليج عن ٦٠ ٪ من احتياطى البترول العالمى ؛ فى حين لا تستهلك المنطقة منه أكثر من ١ ٪ فقط من الإنتاج العالمى^(٣) . وهذا يجعل المنطقة المصدر الأول لشریان الحياة فى الدول المتقدمة كلها ، ويركز فيها بالتالى مصالح حيوية للقوى الكبرى فى العالم . ونتيجة هذين العاملين للأهمية تعرضت المنطقة للصراعات العنيفة من جانب أطراف محلية وإقليمية ودولية ، ترتب عليها انعدام حالة الأمن فى الخليج .

(١) د/ يحيى حلمى رجب ، «الخليج العربى والصراع الدولى المعاصر» (الكويت : مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ط ١ ، ١٩٨٩ ، ص ٦٥ - ٧٣ .

(٢) لواء د/ محمود خليل : «الأمن القومى العربى المصرى وحرب أكتوبر» ، م. س. ذ ص ٧٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٤ .

١ - مصادر التهديد المحلية^(١) :

فالمنطقة جيوبوليتيكياً صحراء مكشوفة ، ولا توجد فيها عوائق طبيعية ، وساحل منبسط لا يعرف التدرجات ، وتكمن خطورة تلك الأوضاع لو قارناها بالجانب الإيراني ؛ حيث توجد هضبة عالية صعبة التضاريس ، ويرتبط بها وفرة وكثافة سكانية عالية على عكس الساحل العربي من الخليج ؛ فعلى امتداد مائة ألف ميل مربع وطوله ٦٠٠ ميل من مصب شط العرب ، حتى ساحل عمان . لا يقطنها سوى مليون نسمة في أعلى التقديرات ، وخطورة الناحية الديموجرافية ليست فقط في ندرتها ، بل في أن حوالى ٤٥ ٪ من هؤلاء السكان عبارة عن عمالة أجنبية ، وكذلك هناك الانقسام بين الشيعة ، وقيام إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩ بزعامة العنصر الشيعي ، في حين تدعى السعودية زعامة العالم الإسلامي .

وقد عكست الثورة الإيرانية خطورة عدم التجانس ؛ حيث رفعت الإسلام أساساً لنظام الحكم ، وسعت إلى تصدير الثورة إلى الجانب الآخر من الخليج . وكذلك هناك مشاكل حدودية لا تنتهى ، وأطماع محلية توسعية ، سواء بين الدول العربية مع بعضها البعض ، أو مع إيران ؛ فهناك الخلاف أو النزاع الكويتي العراقي ، وهناك الخلاف السعودي الإماراتي ، وخلاف بين قطر والبحرين ، وهناك الصراع الإيراني العراقي حول شط العرب ، وهناك الصراع الإيراني الإماراتي حول جزر أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى . ولعل قيام إيران بامتلاك هذه الجزر بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، يأتي في إطار الفراغ العسكري الذي تركه تدمير القوة العسكرية العراقية ، وبروز القوة الإيرانية كقوة إقليمية وحيدة في المنطقة ، تبحث لها عن دور في ترتيبات الأمن بالمنطقة فيما بعد الحرب^(٢) .

٢ - مصادر التهديد الإقليمية^(٣) :

فالمنطقة تشهد صراعاً واضحاً بين القوة الإقليمية الرئيسية في المنطقة ، أى العراق وإيران والسعودية ؛ مما يحول دون اتفاقها على موقف واحد بالنسبة لأمن الخليج ، وكل منها يرغب في القيام بدور الدولة الكبرى «القائد» في المنطقة ، ويمكن تفسير

(١) المرجع السابق ص ٧٧-٨٨ .

(٢) د/ جلال محمود رافت ، «الصومال والأمن القومي العربي» ، سيناريوهات المستقبل ، مجلة أوراق الشرق ، عدد ٨ ، مراجع سابقة ص ٨٩ .

(٣) لواء أ ح د/ محمد خليل ، «الأمن القومي العربي والمصري وحرب أكتوبر» م. س. ذ ص ٧٦ .

حرب الخليج الثانية جزئياً في هذا الإطار ، وكذلك هناك صراع بين هذه القوى ، حول الطابع المميز للخليج ؛ فمذ السبعينيات ، سيطرت على إيران الشاه حالة تطرف للفارسية ، وذلك انضح في سعى النظام الإيراني لإثبات تفوقه الذاتي ، من خلال إحياء جذور تاريخية تجاوزتها التطورات العامة ، ويظهر ذلك من خلال رفض إيران اسم الخليج العربي ، ورفع مسمى الخليج الفارسي والدفع برعاياها إلى الهجرة إلى الساحل العربي للخليج ، الذي يعاني من فراغ سكاني هائل ، ولتجعل الخليج سوقاً لاستيعاب العمالة الإيرانية الزائدة ، كما أن هناك صراعاً حول الثروات البترولية ، ومن ثم خلاف حول الحرف القاري والمياه الإقليمية بين دول المنطقة ، بالإضافة إلى قيام إيران بتصدير المد الإسلامي الشيعي منذ قيام الثورة بها في عام ١٩٧٩ .

٣ - مصادر التهديد الدولية وملخصها :

إن القوى الكبرى في سعيها لتحقيق أمنها ومصالحها في المنطقة ، قد شكلت مصدر تهديد لأمن الخليج من الزاوية الغربية ، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري .

علاقة أمن الخليج بالأمن القومي العربي :

إذا كان أمن الخليج يعني حمايته من التهديد الخارجي المسلح وضمنان سلامة أراضيهِ ووحدته الإقليمية والحفاظ على ثرواته الطبيعية ، وضمنان حد معقول من الرفاهية الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية والاستقلال السياسي . . فإن علاقة أمن الخليج بالأمن العربي هي علاقة الجزء بالكل ؛ فتهديد أمن الخليج العربي ، هو في اللحظة نفسها تهديد للأمن العربي ، وتقدم الحرب العراقية - الإيرانية نموذجاً لذلك ، كما أن إعلان دمشق يأتي في هذا الإطار ؛ حيث أكدت التجارب العملية أنه لا توجد دولة عربية قادرة بمفردها على ردع العدوان عن إقليمها وشعبها ؛ ولذلك فالحاجة شديدة إلى وجود مفهوم أشمل للأمن القومي العربي^(١) . وكذلك لا تزال القوى العسكرية الإسرائيلية تمثل أكبر تهديد مباشر ضد الدول العربية الخليجية والعربية عامة^(٢) .

(١) طه المجدوب، «المعضلة القومية للأمن العربي: العلائات العربية - العربية فضل الطريق»، الأهرام ، ١٧/٧/١٩٩٤ ، ص ٥ .

(٢) لواء / أحمد عبد الحليم : «دول الخليج والصراع» مجلة أوراق الشرق الأوسط ، عدد ٣ ، مرجع سابق يوضح في صفحة ٥٩ و ص ٦٠ ما يصرّف بمخطط شارون» والذي ظهر إلى الوجود عام ١٩٨٣ ، أبريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك ؛ حين تبني فكرة إسقاط ورقة الضغط البترولية العربية ، وذلك باستخدام القوة العسكرية لاحتلال سابع النفط عبر الأردن ، وحسم ما يسمى بالنقضية الفلسطينية ، وقد وردت أفكاره هذه بحريدة (بدعوت احرنوت) الإسرائيلية .

المبحث الثالث

مفهوم الأمن القومى المصرى

إن تناول مفهوم الأمن القومى يقتضى دراسة الأبعاد المجتمعية للجسد المصرى ، واستخلاص عناصر القوة وعوامل التهديد للأمن القومى المصرى ، تمهيداً لتهديد الدوائر الأمنية ، التى يهتم بها الأمن المصرى ، ثم استخلاص أهم المبادئ والأسس ، التى يقوم عليها الأمن القومى المصرى ، والعلاقة بينه وبين الأمن القومى العربى .

أولاً : الأبعاد المجتمعية للأمن القومى المصرى :

يمكن تحديد الأبعاد الأكثر دلالة من حيث معطيات الأمن القومى المصرى ، فى أربعة أبعاد تدور فى دائرة متكاملة مترابطة ؛ من حيث علاقة التأثير والتأثر ، وهى :

١ - البعد الجيوبولتيكى :

من خلال دراسة موقع مصر الاستراتيجى . . يمكننا استخلاص عدة مؤشرات مهمة من حيث مقومات الأمن القومى المصرى :

أ - فهى نقطة التقاء القارات الثلاث للعالم ، فهذه القارات تتقابل حول مصر : قارة اسيا ؛ حيث سيناء جزء منها ، وقارة أفريقيا حيث مصر هى بوابتها الشمالية الشرقية ، وقارة أوروبا ، حيث لا يفصلها سوى البحر المتوسط ، وزاد من أهميتها ربط قناة السويس لكل من البحرين الأحمر والمتوسط ؛ فأصبحت مصر مركزاً يربط الغرب (الأمريكتين) بالشرق (آسيا والاتحاد السوفيتى سابقاً) ؛ مما زاد من الأهمية الاستراتيجية لها .

ب - إن الأخطار التى تعرضت لها مصر دائماً جاءت من الشمال والشرق ، بينما كان دور الغرب والجنوب ثانوياً وعارضاً .

ج - ترتبط منطقة الشام عضوياً وتاريخياً وجغرافياً بمصر ، وكل خطر يهدد الشام يهدد مصر تلقائياً ، فساحل مصر الشمالى وساحل الشام يكونان معاً زاوية شبه قائمة فى شرق البحر المتوسط ، ويمثلان معاً وحدة استراتيجية واحدة .

- د - تتمتع مصر بعدد من عناصر القوة من الناحية الجيوبوليتيكية ، ومنها :
- أنها تمتد فى قلبى القارة فى خط مستطيل ، تحيط به الصحراء الشرقية بسلسلة جبالها المرتفعة ، والصحراء الغربية التى تعد أصعب معبر عرفته القارة .
 - أنها تتمتع بعمق استراتيجى ، من خلال امتدادها نحو الجنوب ؛ فالصعيد قد أعطى لمصر عمقاً فى أفريقيا .

٢ - البعد الاجتماعى :

ويمكن من خلال استقراء خريطة مصر الاجتماعية استخلاص المؤشرات الاجتماعية التالية :

- أ - يتمتع سكان مصر بأصل عرقى واحد ، فى شبه اندماج كامل ، له خصائصه المميزة ، ويتحدث السكان لغة واحدة هى اللغة العربية ، على عكس عديد من الدول العربية التى تعرف عديداً من الأقليات السلافية أو اللغوية .
- ب - إن مصر غنية بالسكان ، والذين سيصل عددهم إلى أكثر من ٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ؛ فهى قلب الوطن العربى من الناحية السكانية .
- ج - تتمتع مصر بتجانس ووفرة فى الموارد البشرية ، يمثلان رصيذاً كبيراً عند توافر الإمكانيات وخطط التنمية المناسبة ، مع وجود قدر كبير من الاستقرار الاجتماعى ، وتوضح البيانات التالية بعض المؤشرات الاجتماعية عن الحالة الصحية ومستوى التعليم .

جدول (٣-١) : التطور فى التعليم فى مصر من ٨٦/٨٥ إلى ٩٠/٨٩ .

البيان	٨٦/٨٥			٩٠/٨٩			النسبة المئوية للزيادة
	مدرس	فصل	طالب	مدرسة	فصل	طالب	
تعليم ابتدائى	١٣٢٣٣	١٣٦٦٤٩	٦٠٠٣	١٤٧٦٧	١٤٢١١٧	٦١٥٥,١	٢,٥
تعليم إعدادى	٣٤٧٥	٥١٤٥٤	٢١٣٥	٥٧٢٦	٧٨٧٨٤	٣٤١٢,٩	٥٩,٩
تعليم ثانوى عام	٩٠٦	١٤٢٦٢	٥٦٩,٤	١١٠٥	١٥٤٥٨	٥٦٩,٩	٠,١
تعليم ثانوى فنى	٨٩٨	٢٤٣٥٤	٨٧٧,٤	١٢٤٥	٢٧٢٧٧	٩٥٠,١	٨,٣
تعليم عالى	٤٤	-	١٠١,٤	٤٤	-	١٠٣,١	١,٧
تعليم جامعى	١١٠	-	٦٦١,٣	١١٠	-	٥٦٩,١	١٣,٩
تعليم ابتدائى أزهرى	٨٢٤	٥٣٨٦	٢١١,٤	١٢٨٧	١٠٦٥٠	٢٤٣	١٠٠,١
تعليم إعدادى أزهرى	٥٣٢	٢٧١٧	٩٧,٨	٧٥٥	٤٨٣٥	١٩٦,٣	١٠٠,٨
تعليم ثانوى أزهرى	٢٨٩	٢٠٧٦	٦٢,٥	٤٣٧	٢٩٩٥	٩١,٩	٤٧

المصدر : الإحصاء السنوى - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، يونيو ١٩٩١ ، ص ١٨٧ ، ص ٢٢٠ .

جدول (٣-٢) : المؤشرات الصحية فى مصر عام ١٩٨٩ .

مصر		البيان
المعدل	العدد	
-	٦٠	توقع الحياة
	٣٧,٥	معدل المواليد / ١٠٠٠
	٩,١	معدل الوفيات / ١٠٠٠
	٩٢,٥	وفيات الرضع
٣٥٠٧٤	١٥٢١	المستشفيات
٦٠٨	٨٧٦٨٥	الأسرة
٩٠٨	٥٨٧٦١	أطباء بشريين
٦٤٩٢	٨٢١٨	أطباء أسنان
٢٨٢٩	٨٨٦٠	صيدلى
١٨٩٨	٢٨١١٣	أخصائى تمريض

المصدر : الإحصاء السنوى - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، يونيو ١٩٩١ ، ص ١٣٦ ، ص ١٤١ .

٣ - البعد الاقتصادى :

يمكن القول بأن أهم مؤشرات البعد الاقتصادى للأمن المصرى ، هى :

أ - يعتبر نهر النيل الأساس الجوهري للاقتصاد المصرى ، وهو الحقيقة الأولى فى كيان مصر ؛ نظراً للاعتماد الأساسى عليه فى الزراعة ، وهو دعامة رئيسية للاقتصاد المصرى منذ القدم .

ب - إن الصناعة المصرية قد شهدت تطوراً كبيراً منذ الستينيات وخصوصاً فى مجال الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب ، ولكنها تواجه حالياً بمخاطر الانفتاح الاستهلاكى ، الذى يدفع برؤوس الأموال بعيداً عن الصناعة .

ج - أصبحت مدخرات المصريين بالخارج مصدراً حيوياً للاقتصاد المصرى ؛ خصوصاً بعد تعديل سعر الصرف ، وجعله خاضعاً لحركة السوق النقدى (انظر الجدول المرفق ، ٣-٥) .

د - اضطرت زيادة العجز فى الميزان التجارى ، وزيادة حجم الديون الخارجية لمصر إلى استدانته لسد هذا العجز .

وتقدم الجداول التالية (٣-٣ ، ٣-٤ ، ٣-٥ ، ٣-٦ ، ٣-٧) بيانات عن الهيكل الاقتصادى المصرى فى السنوات الأخيرة ، وتشمل توزيع النشاط الاقتصادى بين القطاعين العام والخاص فى مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتوزيع القوى العاملة المصرية على هذه القطاعات ، وأهم المحاصيل الزراعية فى مصر ، ثم تقدير ميزان المدفوعات المصرى فى السنوات الأخيرة .

جدول (٣-٣) : تطوير توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية فى مصر .
خلال الفترة من ٨٢/٨١ - ٩١/٩٠ .

مصر						اليان	
الهيكل النسبى			معدل النمو السنوى		٩١/٩٠	٨٧/٨٦	٨٢/٨١
٩١/٩٠	٨٧/٨٦	٨٢/٨١	٩١/٩٠	٨٧/٨٦			
٣٣,٣	٢٦,٥	٣٩,٣	٠,٧	١,١	٤٥٠٠	٤٣٧٩	٤١٣٥
١٥,١	١٤	١٣,٢	٤,٩	٣,٩	٢٠٣٦	١٦٨٠	١٣٨٩
٠,٣	٠,٣	٠,٢٠	٥,٤	٣,٧	٣٧	٣٠	٢٥
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٥,٥	٤,٠	٩٨	٧٩	٦٣
٤,٣	٤		٦,٥	٤,٢	٦٦٦	٥١٦	٤٢١
٥٤,٣	٥٥,٧	٥٧,٣	٢,٤	٢,١	٧٣٣٧	٦٦٨٤	٦٠٢٣
٤,٤	٤,١	٣,٨	٥	٤,٣	٥٩٩	٤٩٢	٣٩٩
١٠,٦	١٠,٤	١٠,٢	٣,٦	٣,١	١٤٣٧	١٢٤٨	١٠٧٣
١,١	١	١	٤,٤	٣	١٤٥	١٢٢	١٠٥
١٦,١	١٥,٥	١٥	٤	٣,٤	٢١٨١	١٨٦٢	١٥٧٥
١,٦	١,٦	١,٦	٢,٧	٢,٧	٢١٤	١٩٢	١٦٨
٩,٥	٩	٨,٣	٤,٥	٤,٣	١٢٨٦	١٠٨٠	٨٧٣
١٨,٥	١٨,٢	١٧,٨	٣,٦	٣,١	٢٥٠٩	٢١٨٠	١٨٧١
٢٩,٦	٢٨,٨	٢٧,٧	٣,٨	٣,٥	٤٠٠٩	٣٤٥٢	٢٩١٢
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣	٢,٧	١٣٥٢٧	١١٩٩٨	١٠٥٢٢

المصدر : المرجع السابق - خطة التنمية الاقتصادية لعام ٩٢/٩١ ، ص ٩٦ .

التيمة بالليون جيب
بالإصدار الثانية ٨٦/١٩٨٧
جول (١٣-١٤)، الإنتاج الإجمالي موزعا على القطاعات الاقتصادية
١٩٨٨/١٩٨٧ - ١٩٩٠/١٩٩١
(القطاعات العام والخاص والمصري، خلال الربع سنوات ١٩٨٧/١٩٨٨ - ١٩٩١/١٩٩٠)

هدف	الهيكل				هدف	معدل النمو				سنوات الخطة الثانية				سنوات	الاساس	التفسير
	٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧		٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧			
الخطة	١٥,٢	١٥,٣	١٥,٨	١٦,١	١٦,٥	٣,٧	٣,٢	٣,٤	٣,٢	١٣٩٣٥,٤	١٣٥١٢,٧	١٣	٤٣,٧	١٢٦٩٩,٧	١٢٦٩٩,٦	الزراعة
القطاع	٣٠,٧	٣٩,٨	٣٨,٩	٣٨,٥	٣٨,٢	٧,٣	٦,٧	٥,٦	٥,٠	٢٧٠٤٥,٠	٢٥٦١٢,٠	١٣٩٤٨,١	١٢٣٧١,٩	٢٢٠٨٨٨,٥	٢٢٠٨٨٨,٥	الصناعة والتعدين
	٣,٠	٣,٣	٣,٣	٣,٦	٣,٦	١,٩	٢,٥	٣,٨	(١,٨)	٢٩٣٢,٧	٢٨٥٧,٤	٢٧٥٣,٩	٢٨٥٠,٠	٢٦٦٠,٥	٢٦٦٠,٥	الطاقة وخدمات
	١,٣	١,١	١,٣	١,١	١,١	٧,٠	٦,٠	٢,٩	٧,٨	١٠٣٦١,١	٩٨٢,٩	٩٥٣,٩	٨٨٥,٧	٨٢١,٣	٨٢١,٣	الكهرباء
	٦,١	٦,٣	٦,٣	٦,٢	٥,٩	٥,٩	٥,٣	٥,٢	٧,٩	٥٧٤٦,٠	٥١٥٢,٠	٥١٧٧,٦	٤٩٢٠,٠	٤٥٦١,٠	٤٥٦١,٠	البناء
	٥٦,٢	٥٥,٨	٥٥,٤	٥٥,٥	٥٥,٦	٥,٧	٥,٣	٤,٦	٥,٦	٥٠٧٤٥,٢	٤٨٤٩٦,١	٤٥٩٢٧,٣	٤٣٦٥٢,٣	٤١٢٢٠,٩	٤١٢٢٠,٩	جميع القطاعات السمية
	٦,٦	٧,٣	٦,٩	٦,٧	٥,١	٧,٥	٥,٠	٤,١	٦,٠	٦٦٦١,٥	٦٣٠٦,٢	٥٧٢٦,٤	٥٢٤٩,٠	٤٨٥١,٨	٤٨٥١,٨	الزراعة والصناعة
	١٨,٨	١٨,٥	١٨,٦	١٩,٠	١٩,١	٤,٤	٣,٨	٤,٦	٤,٩	١٦٨٦٥,٠	١٦٣٥٠,٠	١٥٥٣٦,٠	١٤٤٠٠,٠	١٢٣١٠,٥	١٢٣١٠,٥	الصناعة والتعدين
	١,٥	١,٢	١,٧	١,٥	١,٣	٣,٩	(٣,٦)	٧,٨	٣,٥	١٠٢٠,٥	١٥١٤,٥	١٥٠٥,٠	١١٧٠,٨	٨٧٧,٠	٨٧٧,٠	الطاقة وخدمات
	١١,٩	١١,٩	١١,٩	١١,٩	١١,٩	٥,٤	٥,٣	١,٨	٦,٢	١٢٥٠٧,٠	١٢٤٠٧,٠	١٢٣١٧,٢	١٢٣١٩,٨	١٢٠٣٩,٣	١٢٠٣٩,٣	الكهرباء
	١,١	١,٥	١,٤	١,٣	١,٣	١١,٠	١٠,٠	١٣,٥	٩,٥	١٣٩١,٠	١٣٦٥,٠	١١٣٢,٤	١٠٠٢٠,٠	٩١٤,٩	٩١٤,٩	جميع القطاعات السمية
	٢,٩	٢,٨	٢,٨	٢,٩	٢,٩	٤,٧	٤,٦	٤,٦	٤,٥	٢٥٩٦,٠	٢٤٨٢,٠	٢٣٦٣,٠	٢٢٥٧,٨	٢١٦١,٦	٢١٦١,٦	الزراعة والصناعة
	١٢,٤	١٢,٩	١٢,٩	١٣,٠	١٣,٣	٤,٤	٤,٠	٤,٠	٤,٠	١١٧٣٠,٠	١١٦٨٠,٠	١١٣٧٠,٠	١٠٢٥٩,٣	٩٨٦٤,٧	٩٨٦٤,٧	الصناعة والتعدين
	١١,٩	١١,٣	١١,٩	١١,٣	١١,٣	٥,٠	٤,٦	٤,٦	٤,٥	١٥٧١٧,٠	١٥٠٣٧,٠	١٤١٥٦,٤	١٣٥١٩,١	١٢٤٢١,٣	١٢٤٢١,٣	الطاقة وخدمات
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥,٥	٥,٣	٤,٩	٥,٨	٩٠٩١٩,٣	٨٧٥٣٣,٨	٨٢٧٥١,٠	٧٨٤٩١,٣	٧٤٢٠١,٤	٧٤٢٠١,٤	الكهرباء

مصدر: خطة تنمية لحد ٩١/٨٩ - ٩١/٩٠، وخطط ترويج تنمية من القطاعات الاقتصادية في مصر

جدول (٣-٥) : تحويلات المصريين العاملين بالخارج . خلال الفترة من ٨٢/٨١ - ٩١/٩٠ :

البيان	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠
التحويلات النقدية	٥٧٠,٧	٩٣١,٠	١٠٥٧,١	٧٢٣,٢	٣١١,٧	٦٣٣,٠	٣٢٢٣,٨	٣٠٥٨,٤	٣٥١٥,٣	٤٠٦٧,٠
التحويلات العينية	١١٦٠,٦	١٧٠١,٣	٢٢١١,٤	٢١٨٤,٢	٢١٦٠,٧	٣٢٥١,٠	٤٣١٩,٦	٥٣٦٨,٥	٦٢٤٨,٤	١١٥٦,٠
المجموع	١٧٣١,٣	٢٦٣٢,٣	٣٢٦٨,٥	٢٩٠٧,٤	٢٤٧٢,٤	٣٨٨٤,٠	٧٥٤٣,٤	٨٤٢٦,٩	٩٧٦٣,٧	١١٥٦,٠

المصدر : خطة التنمية الاقتصادية لعام ٩٢/٩١ ، وزارة التخطيط - إبريل ٩١ ، ص .

• القيمة بالمليون جنيه بالأسعار الجارية •

جدول (٣-٦) : المساحة المنزرعة والإنتاج الزراعي للمحاصيل الرئيسية بمصر .

خلال الفترة ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ :

المحصول	وحدة الإنتاج	٨٧		٨٨		٨٩		٩٠	
		فدان	إنتاج	فدان	إنتاج	فدان	إنتاج	فدان	إنتاج
قطن	قنطار	٩٨٠	١٣٤٦	١٠١٤	١٢٠٤	١٠٠٦	١١١٦	٩٩٣	١١٤١
قمح	طن	١٣٧٣	٢٧٢١	١٤٢٢	٢٨٣٨	١٥٣٣	٣١٨٢	١٩٥٥	٤٢٦٦
ذرة	طن	١٩٣٣	٤١٧٠	٢٠٨٥	٤٦٧٤	٢١٠٥	٥١١٤	٢٠٨٣	٥٤٢٦
أرز	طن	٩٨٣	٢٢٧٩	٨٣٧	٢١٣٢	٩٨٢	٢٦٧٩	١٠٣٦	٣١٦٨
بصل	طن	٢٥	٦١٨	٣٨	٦٦٢	٢٤	٤٤٥	٢٥	٥٧٧
قصب سكر	طن	٢٥٠	٨٤٢٤	٢٦٨	١٠٧٩٥	٢٧٥	١١٢١٣	٢٧٤	١١١٤٤

المصدر : الإحصاء السنوي - الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، يونيو ١٩٩١ ص ١٣٦ ، ص ١٤١ .

جدول (٧-٣) : تقديرات ميزان المدفوعات المصرى . من ٨٧/٨٨ إلى ٩٠/٨٩ .

السنة المالية	٨٨ / ٨٧		٨٩ / ٨٨		٩٠ / ٨٩		٩١/٩٠
البيان	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	التغير (٠)
المعاملات التجارية للمحلات	٣٢٧٤,٠	٤١,٧	٢٧٣٧,٥	٣٥,١	٣٢٠٦,١	٣٩,٥	٤٦٨,٦
حصيلة الصادرات الملاحية	٤٤٦,٦	٥,٧	٥٣٣,٧	٦,٨	٥٣٥,٩	٦,١	٢,٢
رسوم المرور فى قناة السويس	١٢٦٨,٧	١٦,٢	١٣٠٦,٧	١٦,٨	١٤٧١,٨١	١٦,٨	١٦٥,١
السياحة	٨٨٥,٩	١١,٣	٩٠٠,٦	١١,٦	١٠٦٦,٦	١٢,١	١٦٦,٠
فوائد وأرباح وإيرادات أخرى	٦٢٤,١	٧,٩	٧٣٤,٠	٩,٤	٧٧٥,٧	٨,٨	٤١,٧
متحصلات أخرى	١٣٤٩,٣	١٧,٢	١٥٨٢,٧	٢٠,٣	١٧٢٩,٧	١٩,٧	١٤٧,٠
المجموع	٧٨٤٨,٦	١٠٠	٧٧٩٥,٢	١٠٠	٨٧٨٥,٨	١٠٠	٩٩٠,٦
المدفوعات	٩٨٤١,١	٧٨,٩	١٠٢٩٣,٥	٧٥,٧	١٠٧٧٣,٢	٧٢,٧	٤٧٩,٦
مدفوعات عن الواردات	٢٠٤,٥	١,٦	٢٤٨,٠	١,٨	٢٧١,٢	١,٨	٢٣,٢
مدفوعات تجارية	١١٤,٥	٠,٩	١٠٩,٤	٠,٨	٨٠,٨	٠,٥	(٢٨,٦)
الملاحة	٧٨٥,١	٦,٣	١١٢٣,٢	٨,٣	١٦٨٦,٢	١١,٤	٥٦٣,٠
فوائد على القروض والالتزامات	٨٥,٦	٠,٧	١١١,٨	٠,٨	٨٦,٨	٠,٦	(٢٥,٠)
مصروفات السفر والتعليم والعلاج	٣١٩,٦	٢,٦	٣١١,٨	٢,٣	٣١٢,٤	٢,١	٠,٦
مصروفات الحكومة	١١٢٤,٣	٩,٠	١٣٩٤,٠	١٠,٣	١٦١٢,٨	١٠,٩	٢١٨,٨
مدفوعات أخرى	١٢٤٧٤,٧	١٠٠	١٣٥٩١,٧	١٠٠	١٤٨٢٣,٤	١٠٠	١٢٣١,٧
المجموع	(٤٦٢٦,٠)	-	(٥٧٩٦,٥)	-	(٦٠٣٧,٦)	-	(٢٤١,١)
التحويلات	٦٩٧,٥	١٧,١	٧١١,٢	١٦,٨	١٠٨٠,٢	٢٢,٤	٣٦٩,٠
رسمية	٣٣٨٣,٩	٨٢,٩	٣٥٣٢,٢	٨٣,٢	٣٧٤٣,٥	٧٧,٦	٢١,٣
تحويلات العاملين بالخارج	٤٠٨١,٤	١٠٠	٤٢٤٣,٤	١٠٠	٤٨٢٣,٧	١٠٠	٣٩٠,٣
المجموع	(٥٤٤,٦)	-	(١٥٥٣,١)	-	(١٢١٣,٩)	-	٣٣٩,٢
رصيد المعاملات الجارية والتحويلات							

المصدر : التقرير السنوى عام ٨٩ / ٩٠ ، البنك المركزى المصرى ، القاهرة ، عام ١٩٩١ ، ص ٥٨ .

٤ - البعد العسكرى :

ونتناوله من خلال العناصر التالية :

أ - البنية والتنظيم للقوات المسلحة :

(١) يعتبر رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وبالتالي يتمتع بسلطة اتخاذ القرار النهائى ، كما يتحمل مسئولية ذلك القرار بأكمله .

(٢) يعتبر وزير الدفاع هو المشرف - فى حالة الحرب - على إدارة العمليات من مركز عمليات مشترك ، يشاركه مجلس استشارى دائم ، يضم الأركان وقادة الأسلحة ، ومدير المخابرات ، وعدداً من كبار العسكريين .

(٣) رئيس الأركان هو المشرف على ضباط القوات المسلحة ، وقائد القوات البرية ، والمشرف على التنسيق بين الأسلحة والخدمات .

(٤) تنقسم مصر إلى سبع مناطق عسكرية بكل منها قيادة خاصة ، مسئولة عنها إدارياً وعسكرياً . أما أكبر جهاز مخابرات فى مصر ، فهو جهاز المخابرات السعامة ، المسئول عن تقدير الموقف العام ، ومسئوليته مباشرة أمام رئيس الجمهورية .

(٥) يوجد جيشان ميدانيان ، يعتبران من أكبر الوحدات البرية الميدانية المستقلة ، وبدفاعات جوية .

ب - توزيع وحدات القوات المسلحة :

يبلغ حجم القوات المسلحة المصرية حالياً حوالى ٤٥٠ ألف جندى نظامى ، ويوضح الجدول (٨-٣) حجم وتسليح القوات المسلحة المصرية .

جدول (٣-٨) : حجم ونوع القوات المسلحة المصرية :

البيان	العدد	البيان	العدد
أولاً : إجمالى تعداد القوات المسلحة :		ج - القوات الجوية	٢٥,٠٠٠
نوع الخدمة	تجنيد - مطوع	١ - قاذفات	٩
إجمالى القوات المسلحة :	٤٤٨,٠٠٠	٢ - قاذفة مقاتلة	٤٤٢
أ - القوات البرية	٣٠٠,٠٠٠	٣ - مقاتلة استطلاع	٢٠
١ - فرقة مدرعة	٤	٤ - هليكوبتر	١٧٣
٢ - فرقة مش ميكا	٦	٥ - طائرات نقل	٦٨
٣ - لواء مدرع مقل	٤	٦ - طائرات احتياط تحت الطلب	-
٤ - لواء مش مقل / مش ميكا	٧	د - الدفاع الجوى :	٨٠,٠٠٠
٥ - مجموعة صاعقة	٧	١ - فرقة دفاع جوى	٥
٦ - لواء مظلى / اقتحام	٣	٢ - كتيبة م ط رادار	١٠٠
٧ - قوات بنسب	-	٣ - صواريخ سام	٧٠٠
استكمال مختلفة		٤ - صواريخ هوك / كروتال	١٥٨
٨ - عدد الدبابات	٢٤٤٠	٥ - إجمالى قطع المدفعية م ط	٢٥٠٠
٩ - عدد العربات المدرعة	٣٢٧٥	ثانياً : حجم الإنفاق عسكرى	
١٠ - عدد قطع المدفعية	٢٣١٥	١ - النسبة للدخل القومى	٧,٤ %
ب - القوات البحرية :	٢٠,٠٠٠	٢ - القيمة بالليون جنيه	٠,٥٦٤
١ - غواصات	١٠	٣ - المساعدات الخارجية بالليون	١٣,١
٢ - مدمرات	٦		
٣ - زوارق صواريخ	٢٥		
٤ - كاسحات ألغام	٦		

المصدر : مجلة التوازن العسكرى الدولى ٩١/٩٠ .

ج - العقيدة القتالية :

يعتمد النظام الدفاعى المصرى على الدفاع الحصين لمواقع متقاربة ، مع إقامة مواقع دفاعية فى العمق ، على امتداد الخط الامامى .

- الإنفاق العسكرى : حيث تبرز مصر فى بعدها العسكرى ، كأقوى دولة عسكرية ، سواء من حيث عدد القوات النظامية والاحتياطية ، ويرجع سبب تزايد الإنفاق العسكرى إلى الصراع العربى الإسرائيلى ، والتهديدات التى تتعرض لها المنطقة .

ثانياً : الدوائر الأمنية للأمن القومى المصرى :

يمكن تحديد الدوائر الأمنية لمصر فى ثلاثة اتجاهات رئيسية :

- ١ - الاتجاه الشمالى ، حيث تتناول فيه مخاطر التواجد الصهيونى فى فلسطين ، ثم دور سيناء فى الأمن القومى المصرى .
- ٢ - الاتجاه الجنوبى ، ومنابع نهر النيل .
- ٣ - الاتجاه الغربى .

١ - الاتجاه الشمالى الشرقى :

نجد هنا أن الشام كمنطقة ودائرة تلتقى فيها - وعندها - كل الضغوط المواجهة لمصر . وأن كل خطر خارجى يهدد الشام ، يهدد مصر تلقائياً ، وأن مصير مصر مرتبط عضوياً وتاريخياً وجغرافياً بمصير الشام ، ومن هنا تبرز لنا عدة دوائر أمنية مباشرة ، تلتصق بصميم الأمن المصرى ، وأهم تلك الدوائر :

١ - مخاطر التواجد الصهيونى فى فلسطين :

وباستقراء دقيق للمواقع العسكرية ، التى شاركت فيها مصر ، على أرض الشام ، يلاحظ أنها تتجمع فى دائرتين أساسيتين :

- (١) دائرة فى أقصى الشام وتخوم آسيا الصغرى .
- (٢) دائرة فى الجنوب ؛ حيث فلسطين محور الدراسة الحالية ؛ لأن الساحل الشمالى وساحل الشام يكونان معاً ضلعى زاوية شبه قائمة فى شرق البحر المتوسط .

وهنا يبرز دور فلسطين وسيناء كرأس لهذه الزاوية ، وبامتلاك إسرائيل لمنطقة النقب .. فقد خلقت عازلاً بين مصر ودول الجبهة الشرقية ، والخط البرى الوحيد بين أفريقيا العربية وآسيا العربية .

وهكذا .. على ضوء التناقض بين الأهداف العربية والإسرائيلية .. فإنه يجب الحديث عن :

(١) المخاطر والتهديدات الإسرائيلية تجاه مصر :

أ - حرص إسرائيل على متابعة تحقيق أهدافها التوسعية ، فى إطار مرحلة تناسب وطبيعة تطورات الموقف .

ب - استمرار الاعتماد على التفوق العسكرى ، واعتباره الضمان العسكرى الرئيسى فى أمن وسلامة إسرائيل ، وهنا تبرز احتمالات اللجوء للقوة العسكرية ؛ لمواجهة المواقف التى قد تطرأ خلال مراحل الصراع ، الأمر الذى يجعل منها تهديداً مستمراً قائماً لأمن مصر .

ج - استمرار إسرائيل فى امتلاك السلاح النووى ، يكسبها المزيد من القدرة والتفوق ، ويدفعها إلى اتباع سياسات عدوانية ، تستهدف فرض الأمر الواقع والتوسع ، ونكتفى هنا بعدة نقاط :

* أن العامل النووى سيلعب دوراً متزايد الأهمية فى تحديد كثير من الخيارات الإسرائيلية المستقبلية على الصعيدين الأمنى والسياسى . إن البرنامج النووى الإسرائيلى قد اتسم بالغموض المستعمد ، منذ مطلع الستينيات ، مع تأكيد حيازة إسرائيل لقنابل نووية ، وصلت حوالى ٣٢٠ قنبلة عام ١٩٩٠ .

* لا يقتصر الواقع النووى الإسرائيلى على حيازة الأسلحة النووية والقدرة على إنتاجها وتطويرها فحسب ، بل إنه تجاوز ذلك إلى امتلاك وسائل إيصال نووى متنوعة ، تستخدمها إسرائيل فى الوقت الحاضر .

* إن أهم مبدأ قد تعتمده القيادة الإسرائيلية فى رسم استراتيجيتها النووية هو الضربة الوقائية الأولى ، وذلك عند الشعور بأن ميزان القوى التقليدى فى صالح العرب ، بما يفرض ضرورة أن يكون الردع الإسرائيلى نووياً فى مواجهة خطر تقليدى .

د - احتمالات النوايا العدوانية :

١ - على الرغم من أن معاهدة السلام قد خلفت موقفاً جديداً ، يمكن أن نستبعد

معه احتمالات الحرب .. فإنه يمكن تحديد أبرز التغيرات والظروف ، التى قد تعتبرها إسرائيل دافعاً لاستخدام القوة المسلحة :

(أ) إخلال مصر بالترتيبات المتفق عليها بخصوص سيناء ، أو خرق مصر من جانب واحد لاتفاقيات السلام .

(ب) بروز مؤشرات تنسيق عسكرى وسياسى مضاد لإسرائيل بين مصر ودول الجهة الشرقية ؛ بما يخلق لإسرائيل دافعاً لإجهاض ذلك التنسيق .

(ج) اختلال معايير التوازن العسكرى الاستراتيجى ، لصالح مصر بصورة كبيرة .

(د) تدعيم القدرة النووية لمصر ، بغض النظر عن كونها للاستخدامات المدنية ، أو احتمالات تطويرها إلى رادع نووى .

٢ - لا يمكن إغفال التهديدات الإسرائيلية لدول الجبهة الشرقية ، باعتبارها تهديداً لهذه الجبهة يمثل تهديداً للأمن المصرى ، وذلك فى ضوء التزامات مصر الدفاعية تجاه الدول العربية .

٣ - التطورات المنتظرة فى القوات الإسرائيلية :

أ - هناك اتجاهات عامة للتطور المنتظر ، على أساس عدة اعتبارات ، منها :

(١) ضرورة أن تتلاءم والخطة الإسرائيلية للتطوير فى المستقبل القريب والبعيد ، وبالأخص نهاية القرن الحالى .

(٢) التخطيط لحجم القوة الاسرائيلية ، ومستوى أدائها ، بناء على تصور ، يفترض أسوأ الظروف والاحتمالات .

(٣) إعطاء ثقل نسبى أكبر لاحتمالات التصعيد النووى ؛ تحقيقاً للتفوق وامتلاكاً للقدرة على الردع ، بعيداً عن احتمالات إخلال الردع من جانب العرب .

(٤) ملاحقة الاتجاهات العالمية فى التسليح ، وأساليب القتال واستخدام القوات .

ب - وتطبيقاً لهذه الاعتبارات .. فمن المنتظر أن تشمل الاتجاهات العامة :

- (١) إحراز التفوق النوعى تعويضاً للعجز فى القوى البشرية .
 - (٢) زيادة حجم القوى العاملة ، ورفع كفاءة ومستوى التدريب للقوات الاحتياطية ، ونظام استدعائها .
 - (٣) رفع قدرات القوات على العمل ، ضمن أكثر من اتجاه فى وقت واحد .
 - (٤) الارتفاع بمستوى مخزونها من الاحتياطى ، بما يمكنها من خوض معارك طويلة ، متحررة من الاعتماد على الإمداد خلال المعركة .
 - (٥) توفير القدرة الإنذارية على عمق كبير ، مما يسمح لها برفع درجات الاستعداد .
 - (٦) استمرار تأمين مصادر التسليح الخارجية ، وتطوير قدراتها على المناورة والعمل الليلى ، واكتساب القدرات الدفاعية .
 - (٧) زيادة قدرة القوات الجوية على دقة الإصابة ، وقوة التدمير ، وإعادة تمركزها فى عدد أكبر من المطارات ؛ بما يحقق سياسة الانتشار ، وتقليل نسبة الخسائر فى حالة هجوم عربى .
 - (٨) استمرار تنمية قدراتها فى المجال النووى ، واحتمالات استخدام أشعة الليزر ، ذات القوة العالية كأسلحة تدميرية ، والاهتمام بالحرب الإلكترونية .
- هذا وتوضح البيانات التالية (جدول ٩-٣) حجم القوات المسلحة الإسرائيلية وتوزيعها .

جدول (٩-٣) : حجم ونوع القوات المسلحة الإسرائيلية :

البيان	العدد	البيان	العدد
أولاً : إجمالي تعداد القوات المسلحة :			
نوع الخدمة	تجنيد	ج - القوات الجوية	٢٨,٠٠٠
إجمالي القوات المسلحة :	١٤١,٠٠٠	١ - قاذفات	-
أ - القوات البرية	١٠٤,٠٠٠	٢ - قاذفة مقاتلة	٥٤١
١ - فرقة مدرعة	١٢	٣ - مقاتلة استطلاع	٢٤
٢ - فرقة مش ميكا	١٢	٤ - هليكوبتر	٢٣٨
٣ - لواء مدرع مقل	-	٥ - طائرات نقل	٦٧
٤ - لواء مش مقل /	١٠	٦ - طائرات احتياط تحت الطلب	-
مش ميكا	-	د - الدفاع الجوي :	-
٥ - مجموعة صاعقة	-	١ - فرقة دفاع جوى	-
٦ - لواء مظلى / اقتحام	١	٢ - كتيبة م ط رادار	-
٧ - قوات بنسب	-	٣ - صواريخ سام	-
استكمال مختلفة	-	٤ - صواريخ هوك /	-
٨ - عدد الدبابات	٣٧٨٩	كروتال	-
٩ - عدد العربات المدرعة	١٠٣٨٠	٥ - إجمالي قطع المدفعية	-
١٠ - عدد قطع المدفعية	١٦٠٢	م ط	-
ب - القوات البحرية :	١٠٠٠	ثانياً : حجم الإنفاق	
١ - غواصات	٣	عسكرى	
٢ - مدمرات	-	١ - النسبة للدخل القومى	٪ ١٤
٣ - زوارق صواريخ	٢٦	٢ - القيمة بالبلون جنيه	٥,٧١
٤ - كاسحات ألغام	-	٣ - المساعدات الخارجية	١٨١٠
		بالمليون	

المصدر : مجلة التوازن العكرى الدولى ٩١/٩٠ .

دور سيناء فى الاتجاه الاستراتيجى الشمالى :

إن سيناء لا تصلح بحكم طبيعتها الجغرافية لأى معركة دفاعية عن وادى النيل ، ولم تعرف مصر فى تاريخها الطويل معركة دفاعية واحدة شنتها فى سيناء ، وقدر لها فيها الانتصار :

- ١ - إن دراسة الطبيعة الاستراتيجية لسيناء توضح لنا عدة محاور مهمة ، هى :
 - أ - أن سيناء حلقة الاتصال بين مصر والشرق العربى ، تنجمع فيها كل من مصر والشام والجزيرة العربية تضاريس وسكاناً .
 - ب - إن المثلث الجنوبى لسيناء يمثل نقطة وثوب على ساحل البحر الأحمر ، وتهديد العمق المصرى ، كما أن ساحلى جنوب سيناء هما محورا الحركة البرية على ضلعيها ، ومن الساحل الغربى يمكن تهديد منطقة السويس كلها ، ويعد شرم الشيخ المفتاح الاستراتيجى للمثلث الجنوبى .
 - ج - إن خطوط الدفاع عن مصر ، ثلاثة عبر سيناء :
 - (١) يقع الخط الأول قرب الحدود السياسية ، ويكاد يوازيها ، ويتقارب عنده فى دائرة واحدة حدود مصر وإسرائيل والسعودية .
 - (٢) ويقع الخط الثانى عند المضائق ، بين متلا جنوبياً ومضيق الجفجافة شمالاً ، وهو غير صالح للعبور ، إلا من خلال فتحاته المحدودة بصرامة ، وبالتالي فهو يتحكم فى كل الحركة شرقاً وغرباً .
 - (٣) فى حين يقع الخط الثالث عند قناة السويس مدخل مصر ، بل ومدخل القارة بأكملها .

٢ - فما النتائج المترتبة على الطبيعة الجيوبوليتيكية لسيناء ؟

- أ - إن أى حرب مصيرية تقع فى سيناء يجب أن تكون هجومية فقط .
- ب - العمل على نقل ميدان المعركة الحقيقية خارج سيناء ، فلا بد من جعل ميدانها هو صحراء النقب ؛ فهى «سيناء» إسرائيل .
- ج - على القيادة السياسية أن تفهم أنه واجب عليها - فى حالة أى معركة عسكرية تنشب فى سيناء - أن تطوع الإطار الدولى والواقع الداخلى ، لأن تكون المعركة هجومية شعبية .

د - إن الدفاع حول قناة السويس له مخاطره ؛ لأن عبور القناة يعنى قطع الإقليم المصرى عن القاهرة ؛ بمعنى فصل الشمال عن الجنوب ، واضطرار مصر أن تخوض معركة حاسمة فى أرض الدلتا ذاتها .

٢ - الاتجاه الجنوبى ومنايع نهر النيل :

إن وادى النيل الذى يعيش عليه أكثر من نصف الكثافة السكانية العربية ، والذى يمثل العمق الاستراتيجى الوحيد فى الوطن العربى ، تقع منابع مياهه فى أراضٍ غير عربية ، بل وفى أرض من الممكن أن تتحول بسهولة ، سواء طبيعتها الديموجرافية أو علاقتها الخارجية إلى أراضٍ معادية ؛ فتمثل الأرض هنا كل ماله صلة بمصر ، والأمن المصرى ، وقبل أن نتناول منابع النيل كإحدى الدوائر الأمنية لمصر ، لابد من التعرض إلى :

أ - الطبيعة الجغرافية لنهر النيل :

ويمكن تحديد منابع النيل فى ثلاثة أحواض رئيسية ، وهى :

- الهضبة الأثيوبية .
- الهضبة الأفريقية الاستوائية .
- حوض بحر الغزال .

ب - التعاون المصرى مع دول النيل، بصدد نصيب كل منها فى مياه النيل: وتبرز فى هذا الصدد النقاط التالية :

١ - الاتفاقية المبرمة بين مصر والسودان فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩ ؛ لضمان أقصى استغلال لمياه النيل ، والتى يبلغ مجموع نصيب مصر بمقتضاها ٥٥,٥ مليار م^٣ ، ومجموع نصيب السودان ١٨,٥ مليار م^٣ .

٢ - هناك عدة خزانات على النيل لاستثمار مياهه ، ولكنها تقع خارج السيطرة الفعلية للإقليم المصرى ، وبالتالي ضرورة تعاون مصر مع الدول التى توجد بها تلك الخزانات ، مثل :

- خزانات سد سنار على النيل الأزرق .
- خزان أوين بأوغندا .
- قناة جونجلي بمنطقة المستنقعات بجنوب السودان .

ج - علاقة منابع النيل بالأمن المصرى :

١ - إن الإمكانات المتاحة من الموارد المائية من نهر النيل تبلغ ٥٥,٥ مليار م^٣ فى الظروف الطبيعية فى حين أن حجم الاستخدامات المائية فى مصر يبلغ الآن - فى ١٩٩٠ مليار م^٣ ، وبمقارنة الإمكانات المتاحة من النيل بالمستخدم حالياً فى مصر ، فإن مياه النيل لا تكفى لاحتياجات مصر ؛ مما يعنى ضرورة العمل على زيادة إيرادات مصر من النيل .

٢ - يمكن تلخيص التحديات الرئيسية المرتبطة باحتياجات مصر من مياه النيل ، فى :
أ - التحديات الاقتصادية حيث يعتبر الأمن الغذائى ضرورة حتمية لسد الفجوة الواسعة ، وإحلال التوازن بين الإنتاج الزراعى والأمن الغذائى .
ب - الاعتداء على حقوق مصر المكتسبة من مياه النيل ، وبالتالى فأى مشروع على أنهار وروافد النيل ، يمكن أن يؤثر على إيرادات مصر ، يعتبر أساساً بمبادئ القومى .

ج - التسلسل إلى أفريقيا و منابع النيل ، عن طريق الاقتراب المباشر بالتواجد فى أنيوبيا ، وتقديم الخبرة والمعونة الفنية ، والدراسات اللازمة لإقامة مشاريع مائية ، إذا نفذت ستصيب مصر بأضرار شديدة .
د - اضطرابات الأوضاع فى جنوب السودان ، بما قد يطرح احتمالاً لاستخدام مياه النيل كورقة ضغط على مصر ؛ لاتخاذ مواقف معينة من الصراع الدائر هناك ، وهذا سواء من جانب الحكومة السودانية ، أو من القوى المتمردة فى الجنوب .

٣ - تعتبر السودان من أهم دول حوض النيل بالنسبة لمصر ؛ حيث يفقد النيل خلال جريانه فى السودان ، حوالى ٣٣,٥ مليار م^٣ .

٤ - إن الهضبة الأنثيوبية تمد النيل بحوالى ٨٥ ٪ من إيراده .

٥ - وهكذا يمكن تحديد أمن منابع النيل من وجهة الأمن القومى المصرى ، فى :

- أ - ضرورة التمسك والمحافظة على حقوق مصر القانونية والتاريخية فى مياه النيل .
- ب - العمل على زيادة الإيرادات المائية للنهر .
- ج - المحافظة على أمن واستقرار السودان .
- د - معاونة دول حوض النيل فى إقامة المشروعات المشتركة لضبط النهر وتحسين العلاقات معها .

٣ - الاتجاه الغربى :

تمتد الحدود الغربية لمصر على طول خط ٢٥ ، فيما عدا ذلك الجزء الواقع شمال خط عرض ٢٩ شمالاً ؛ حيث تتعرض حدود مصر إلى الشرق ، وإلى الغرب من هذا الخط ، بالإضافة إلى أن الصحراء الغربية تشكل درعاً واقياً لعمق ودفاعات مصر من ناحية الغرب ؛ نظراً لاتساعها وجفافها الشديد ، وصعوبة اختراقها عسكرياً ، بالإضافة إلى وجود الكثبان الرملية المتحركة فى اتجاه الرياح ، وللصحراء الغربية ثلاثة مداخل رئيسية ، هى :

- أ - طريق الأربعين أو الذى يربط أسيوط - بدارفور فى السودان .
- ب - طريق الواحات البحرية - الفرافرة - سيوه .
- ج - أخطر منافذها يقع على ساحل البحر المتوسط ، وهذا المنفذ له عمق داخلى ، يمتد من الساحل عند السلوم حتى سيوه .

الحدود الغربية والأمن المصرى :

فى الماضى أدت طموحات ومخططات الرئيس القذافى إلى اتخاذ موقفاً عدائياً ، تجاه النظام المصرى ، فقام بعدد من السياسات التى تشير إلى مكامن الخطر ، الذى يمكن أن تتعرض له مصر من جهة الغرب ، وإن كان هذا يدخل الآن فى دائرة الاحتمالات فى ظل تحسين العلاقات بين البلدين ، إلا أنه لا يوجد ما يؤكد عدم تكراره فى أرض الواقع ، وقد كان بالامس القريب كذلك .

- ١ - إذا توجد نفوذ خارجى فى ليبيا ، قد تتعارض مصالحه مع المصالح المصرية .
 - ٢ - توافر حجم هائل من التسليح بما يتجاوز الإمكانيات والقدرات البشرية الليبية .
 - ٣ - تجميع العناصر الأجنبية من المرتزقة ، وتدريبها للقيام بأعمال تخريبية فى الدول المجاورة .
 - ٤ - إثارة الشعب المصرى ومحاولة استخدامه ضد النظام ، تحت شعار الوحدة العربية ، واستخدام الشعب الليبى فى ذلك أيضاً (المسيرة الخضراء نحو الحدود المصرية الليبية) .
- والجدول (١٠-٣) يوضح حجم ونوع القوات المسلحة الليبية .

جدول (١٠-٣) : حجم ونوع القوات المسلحة الليبية .

البيان	العدد	البيان	العدد
أولاً : إجمالي تعداد القوات المسلحة :		ج - القوات الجوية	٢٢,٠٠٠
نوع الخدمة	تجنيد	١ - قاذفات	٧
إجمالي القوات المسلحة :	٨٥,٠٠٠	٢ - قاذفة مقاتلة	٢٠٦
أ - القوات البرية	٥٥,٠٠٠	٣ - مقاتلة استطلاع	١٣
١ - فرقة مدرعة	-	٤ - هليكوبتر	٣٤
٢ - فرقة مش ميكا	-	٥ - طائرات نقل	٨٢
٣ - لواء مدرع مقل	٣	٦ - طائرات احتياط تحت الطلب	٤٩
٤ - لواء مش مقل / مش ميكا	٥	د - الدفاع الجوي :	-
٥ - مجموعة صاعقة	-	١ - فرقة دفاع جوى	١ ك ١
٦ - لواء مظلي / اقتحام	١٢ ك	٢ - كتيبة م ط رادار	-
٧ - قوات بنسب	٣٠ ك ب ٥	٣ - صواريخ سام	٣٢٤
استكمال مختلفة	٤٨ ك ميكا	٤ - صواريخ هوك / كروتال	-
٨ - عدد الدبابات	٣٣٠٠	٥ - إجمالي قطع المدفعية م ط	٧٢
٩ - عدد العربات المدرعة	١٩٣٥	ثانياً : حجم الإنفاق عسكري	٥,٧ %
١٠ - عدد قطع المدفعية	١٧٨٠	١ - النسبة للدخل القومي	١٣٩,٠
ب - القوات البحرية :	٨٠٠٠	٢ - القيمة بالبلون جنيه	٢٤
١ - غواصات	٦	٣ - المساعدات الخارجية بالملليون	٨
٢ - مدمرات	١٠		
٣ - زوارق صواريخ	٢٤		
٤ - كاسحات ألغام	٨		

المصدر : مجلة التوازن العسكري الدولي ٩١/٩٠ .

ثالثاً : أسس ومبادئ الأمن القومى المصرى والعلاقة بين الأمن المصرى والأمن القومى العربى :

١ - إن المؤشرات السابقة حول الأبعاد المجتمعية للأمن القومى المصرى تفرض مجموعة من

الثوابت ، تشكل أهم مبادئ للأمن القومى المصرى ، ويمكن إيجازها فى :

أ - أن الأمن القومى لم يتأثر بالبعد الداخلى للحياة السياسية فى مصر ، إذ لم تعرف

مصر فى تاريخها الطويل أية ثورات داخلية ضد الحكومات الوطنية .

ب - الوضع المتميز لسبباً فى تاريخ مصر العسكرى :

إن أى دفاع عن مصر من سبباً يعكس عدم فهم لحقيقة الأوضاع الجيوبوليتيكية

للأمن المصرى ، وبالتالي يجب تجنب أى معركة فى سبباً ، وينقل القتال

ويسرعة إلى خارج الأراضى المصرية وبعيداً عن القناة والدلتا .

ج - إن الدفاع عن حدود مصر الشمالية الشرقية ، يجب أن يتمركز فى الشام ؛ حيث

يوجد خط الدفاع الأول أقصى الشمال ، والثانى عند فلسطين ، والثالث عند

القناة ؛ فأمن مصر يبدأ من فلسطين ، والخطر على مصر يأتى عادة من هناك ،

ومواجهته يجب أن تبدأ من هناك ، حيث إن إسرائيل هى مصدر الخطر الرئيسى

الأول على مصر .

د - إن وضع نهر النيل بخصوص الحياة المصرية يقود إلى فرض نوع معين من

العلاقات التعاونية ، مع الدول التى توجد فيها منابع النيل ، وضرورة منع أى قوة

من السيطرة على منابع النيل ، أو تهديد الحزام الجنوبى لمصر من السودان .

هـ - إن طول الشواطئ المحيطة بالأراضى المصرية يفرض على مصر ضرورة عدم

الاقتصار على القوات البحرية فى الدفاع عن مصر ، فلا بد من تواجد أسطول

بحرى قوى ، يقوم بالدفاع عن الشواطئ .

و - عروبة مصر هى حزام أمن لمصالحها ، ومصر لا يمكنها أن تتحمل مطلقاً الانطواء

على نفسها والانكماش على الداخلى ؛ لأن عزل مصر عن مجال العرب الطبيعى

هو النذير الأكبر بضررها فى الداخلى ، ويشير ذلك التساؤل حول تصورها للعلاقة

بين الأمن المصرى والأمن العربى ؟

٢ - إن طرح موضوع العلاقة بين الأمن القومى المصرى والأمن القومى العربى ، يفترض

معالجة نقاط رئيسية :

١ - الوزن المصرى فى العالم العربى :

يمكن تحديد ثلاث خصائص محورية ، تنفرد بها مصر ، داخل منظومة العالم العربى ، هى :

(١) الضخامة وكبر الحجم ، حيث تحيط بها كوكبة من الدول الصغرى نسبياً ، ولا تملك هذه إلا أن تشعر ثقل ووزن الدولة الكبرى .

(٢) التجانس الشديد حيث وحدتها الجنسية واللغوية مطلقة ، وأقلياتها الدينية محدودة العدد والوزن ، إذا ما قورنت بباقي الدول العربية الأخرى .

(٣) الموقع الجغرافى لمصر ؛ حيث إنها القلب من الجسم العربى ، وهمزة الوصل بين جانيه الآسيوى والأفريقى .

وهكذا مصر دائماً جزيرة عربية ، يحيط بها العرب من كل الجهات ؛ فمصر تنفرد بأنها تتصل بالعرب برّاً من ثلاث جهات ، وتواجه العرب بحرّاً من كل الجهات ؛ فمصر تزداد من التاريخ عروبة ، وعروبته تزداد عمقاً وكثافة بعكس بقية الأطراف ، وهذا يطرح الحديث عن النقطة الثانية ، وهى عروبة مصر .

ب - عروبة مصر فى مواجهة العزلة :

إذا كانت عروبة مصر لا جدال حولها لآى عقل سليم ، وتكمن فى أهمية مصر ووزنها بالنسبة للوطن العربى ، وأن الطرفين المتحاورين يدركان هذه الأهمية وهذا الوزن ؛ فلا يوجد قطر عربى يمكن أن يكون تأثيره على قضية الانتماء العربى بالدرجة نفسها ، التى يمكن أن تنتج عن عروبة مصر .

فماذا يعنى نفى العروبة عن مصر ، بالنسبة للأمن العربى ؟ وماذا يعنى نفى العروبة عن مصر بالنسبة للأمن المصرى ؟ وأين الأمن الإسرائيلى فى علاقة الأمن القومى المصرى بالأمن القومى العربى ؟

إن معنى نفى عروبة مصر بالنسبة للأمن القومى العربى ، هو انهيار كامل للأمن القومى العربى ، لثلاثة أسباب مهمة :

أ - انهيار الكيان العربى كله نتيجة الفصل بين المشرق العربى ، والمغرب العربى ، بمعنى وجود كيانين منفصلين ، لا رابط بينهما ، حين تقوم مصر اللا عربية بمهمة الفصل بينهما .

- ب - إن نفى العروبة عن مصر لابد وأن يؤدى إلى إحداث خلخلة تاريخية يبدو معها تاريخ الوطن العربى ، وكأنه ليس تاريخاً واحداً ، وإنما تواريخ متعددة متناقضة بل ومتصارعة فى بعض مراحل التاريخ .
- ج - إن الكثافة السكانية لمصر تصل إلى ما يقرب من ثلث سكان الوطن العربى كله ، وهو قوة العمل الأساسية فى الوقت الحالى والمستقبلى ؛ فبانتهاء العروبة عن هذه العناصر البشرية . . فلا بد أن ينعكس ذلك فى نظرة متبادلة بين المصريين وسائر العرب ، وتقيم بينهم الحواجز النفسية والمادية .
- د - كما أن نفى صفة العروبة عن مصر معناه تهديد الأمن المصرى ذاته ، فأى قوة كبرى ، تسعى إلى السيطرة على المنطقة ، فلا بد أن تبدأ بضرب مصر أو عزلتها ، والدعوة إلى حياد مصر ، هى فى الواقع دعوة لاحتلال مصر ، كما أن إسرائيل هى الخطر الرئيسى فى مواجهة الأمن القومى المصرى والعربى على حد سواء ، ونطاق التهديد الإسرائيلى يتجاوز مصر ليشمل العالم العربى ، فهو خطر مشترك يجب لمواجهته أن يكون هناك أمن مشترك .

٣ - العلاقة المتبادلة بين الأمن القومى المصرى والأمن القومى العربى :

(١) التعارض :

وهى النموذج التقليدى ، حيث تكون العلاقة بين دولتين متجاورتين ، لا يربطهما سوى رابط الصراع وعدم الثقة ، ومن ثم العلاقة بمعنى واحد ، وفى اتجاه واحد . إن زيادة عناصر الأمن وتوسيعها بصدد إحدى الدولتين ، لابد وأن يعنى نقصاً فى حدود أمن الدول الأخرى ، ولهذه العلاقة عدة شروط ، أهمها :

(أ) أن تكون بين دولتين ، إحداهما أقوى من الأخرى ، وهذه الدولة الأقوى ، وهى وحدها القادرة على فرض مفهومها الأمنى .

(ب) عدم وجود نظام أمنى جماعى ، يسمح بوضع قواعد واضحة من حيث تنظيم العلاقة بين دول المنطقة ، وسواء مستوى ثنائى أو متعدد الأطراف ؛ حيث وجود نظام أمنى جماعى بهدف تقليل المخاطر ، التى يسعى لمواجهتها مفهوم الأمن القومى .

(ج) ألا تنتمى الدولتان لحقيقة قومية واحدة ، فلا يمكن أن نتصور علاقة التعارض

والتناقض فى علاقة الأمن المصرى والعربى ، لأن الأمن العربى ليس أمناً لدولة مجاورة ؛ بحيث نتصور أن أيّاً منهما يتجانس ، أو يرفض الآخر .

(٢) الاحتواء :

بمعنى وضع الأمن القومى لدولة معينة فى مفهوم أكثر اتساعاً ، للأمن القومى لكل دولة فى داخل دائرة نظام إقليمى معين ، ولهذه العلاقة عدة شروط أهمها :

(أ) أن يتعدى نظام الأمن الجماعى مجرد الحماية الإقليمية إزاء الخطر الخارجى إلى مستوى التعاون الإقليمى المحلى .

(ب) علاقة ولاء بين دول النظام الإقليمى ، تسمح بنوع من التضامن بين الدول ، التى تنتمى إلى الإقليم ، تبرز اللجوء للقوة .

(ج) وجود نظام قانونى محدد لفض النزاعات بشكل جدى ، دون اللجوء إلى الصدام المسلح ، بمعنى ضرورة تحديد الإجراءات ، التى يلجأ إليها الأطراف لفض منازعاتهم .

(٣) التعاون :

نفترض أن أحد الأمنين أكثر قوة ؛ بحيث يستطيع أن يستخدم الأمن الآخر لصالحه ، دون أن يتضمنه ؛ وذلك لأن علاقة الاستيعاب تفترض وحدة الانتماء ، فى حين يقوم التعاون على أمن وحدة المصالح ، وأبرز مثال لها ، هى العلاقة بين الأمن القومى الإسرائيلى والأمن القومى الأمريكى .

لكل دولة عربية أمنها القومى الخاص بها ؛ لأن واقع التجزئة يفرض أمناً قومياً لكل دولة ؛ لحمايتها من الأخطار الداخلية والخارجية ، وبما يعزز القوة الذاتية لها . ولكن هذا الأمن هو جزء من الأمن القومى العربى ، ويخطئ من يتصور أنه يمكن لأى دولة عربية أن تحقق أمنها بمعزل عن أمن باقى الدول العربية .

وإذا ما انتقلنا إلى تصور العلاقة بين الأمن المصرى كنسق فردى فى الأمن العربى . . لاستخلصنا أن علاقة التفاعل والتنسيق المشترك كانت صفة العلاقة بين الأمنين من قديم الأزل ، فلم يصطدم الأمن القومى المصرى بالأمن القومى العربى ، فى أية لحظة من اللحظات ، وهذا البديل الوحيد والختمى ، لتحقيق أكبر قدر من المكاسب أو من عناصر القوة لكلا الأمنين المصرى والعربى .